



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات

# إرهابات التفكير بـ «الدولة اليهودية» كمنأى من «الخطر الديمغرافي»

حول تأثير «مؤتمر هرتسليا»

في تحديد اتجاهات السياسة الإسرائيلية العامة

أنطوان شاحنت

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

2014

# إرهاصات التفكير بـ «الدولة اليهودية» كمنأى من «الخطر الديمغرافي»

حول تأثير «مؤتمر هرتسليا» في  
تحديد اتجاهات السياسة الإسرائيلية العامة

أنطوان شاحت

نيسان/إبريل 2014

© جميع حقوق الطبع محفوظة

ISBN: 978-9950-8512-1-4

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

البيرة، فلسطين

هاتف: +972 (2) 2973816

بريد إلكتروني: info@masarat.ps

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات وسياسات يتبناها مركز مسارات

# قائمة المحتويات

5	مقدمة
9	تأسيس «مؤتمر هرتسليا» وغاياته: «الدولة اليهودية» أولاً ودائماً
17	«قراءة ذاتية» وخلافها
21	مصير «الدولة اليهودية» في المركز
25	التقسيم، الحدود، تبادل المناطق واللاجئون
41	عرب 48
45	الخلاصة
46	استنتاجات



## مقدمة

يعتبر «مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل» السنوي، الذي تم تأسيسه في سنة 2000 بمبادرة من «معهد السياسات والإستراتيجيا» في «المركز المتعدد المجالات» في مدينة هرتسليا بالقرب من تل أبيب، بعد فترة وجيزة من انهيار عملية التسوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (أو عقب «استنفاد العملية السياسية الإقليمية التي انطلقت في مدريد» في تسعينيات القرن العشرين الفائت، على حد ما ورد في وثيقته التأسيسية)؛ أول مؤتمر من نوعه يقارب موضوع المناعة القومية (Resilience) في ارتباطه المباشر مع الأمن القومي الإسرائيلي، ومع التحديات الماثلة أمام إسرائيل داخليا وإقليمياً وعالمياً.

وقد نجح في أن يتحوّل على وجه السرعة إلى مرجع بارز في كل ما يتعلق بأوضاع هذه المناعة وضرورتها ومحاذيرها. وكما سنبين في سياق لاحق، يجري أخذ توصياته بهذا الشأن في الاعتبار من جانب المؤسسات السياسية والأمنية-العسكرية، على صعيدي السياستين الداخلية والخارجية في مجالتهما المتعددة، ولا سيما الاقتصادية-الاجتماعية والدبلوماسية.

وتستقطب كل دورة من المؤتمر رؤساء المؤسسات السياسية والأمنية، وأبرز رجال الأعمال والاقتصاد ووسائل الإعلام والاتصال، والخبراء الأكاديميين، والنخب السياسية والفكرية والثقافية، فضلا عن زعماء سياسيين حاليين وسابقين من العالم الغربي ومن «الشتات اليهودي».

كما نلمس حرصاً من منظمي المؤتمر على استقطاب سياسيين وخبراء من العالم العربي، وخصوصاً من الأردن والسلطة الفلسطينية، ومندوبين من فلسطينيي 48.

وشكل «مؤتمر هرتسليا» مرات كثيرة منصة أولى لإعلان عدد من الزعماء الإسرائيليين مبادرات وبرامج سياسية بشأن التسوية.

فمن على منصبه أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون تأييده خطة «خريطة الطريق» لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، التي صاغتها «الرباعية الدولية» (في دورة سنة 2002)، كما أعلن خطة الانفصال عن قطاع غزة (في دورة سنة 2003). وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت موقفه إزاء «أهمية رسم حدود دائمة لإسرائيل من أجل ضمان بقاء أغلبية يهودية فيها» (في دورة سنة 2006)، فيما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية بنيامين نتياهو مقارنته لتسوية الصراع المستندة أولاً وقبل أي شيء إلى مبدأ الحفاظ على الأمن (في دورة سنة 2003)، وذلك عندما كان يتولى منصب وزير المالية في حكومة شارون الثانية (2003 - 2006)، وكما هو معروف فقد طوّرها نتياهو فيما بعد عندما أصبح رئيساً للحكومة إلى ما يمكن اعتبارها «مقاربة حل الدولتين»، وذلك في الخطاب الذي ألقاه في جامعة بار إيلان في حزيران/ يونيو 2009، وهي أيضاً تستند أساساً إلى مبدأ الحفاظ على الأمن، وإلى مبدأ الاعتراف بالدولة اليهودية.

وفي آخر دورة عقدها هذا المؤتمر حتى وقت كتابة هذه الورقة (وهي الدورة الـ 13 التي التأمّت خلال الفترة بين 11 و14 آذار/ مارس 2013) فجّر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») اللواء أفياف كوخافي قبلة حينما أعلن أن الرئيس السوري بشار الأسد يقوم باستعدادات متقدمة لاستخدام الأسلحة الكيميائية التي في حيازته ضد المتمردين، كما شدّد على أن الأوضاع الاقتصادية القاسية في مناطق السلطة الفلسطينية، وحملة الاحتجاج التي يقوم بها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، يمكن أن تشكلا وقوداً لاشتعال المناطق المحتملة برمتها<sup>1</sup>.

ويمكن القول الآن أيضاً إن كوخافي «تنبأ» حينذاك بانفجار الأوضاع الداخلية في مصر، عندما أشار إلى أن القوى التي حركت الجماهير الشعبية للنزول إلى الساحات في العالم العربي لم تُترجم إلى عناصر سياسية فاعلة، ودخلت إلى الفراغ الناشئ أحزاب

1. صحيفة «يديعوت أحرونوت»، 15 آذار/ مارس 2013.

إسلامية، الأمر الذي تسبب بصعود نفوذ حركة «الإخوان المسلمين». وتوقع أن تؤدي الخطوات التي تقدم عليها هذه الحركة إلى اندلاع ما أسماه «هزة جديدة» في المنطقة العربية<sup>2</sup>.

كما كشف رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال بيني غانتس أمام هذه الدورة النقاب عن الإستراتيجية، التي يتبناها هذا الجيش في مواجهة آخر تداعيات ثورات الربيع العربي، وفتحها أن على إسرائيل أن تبقى جاهزة دوماً للحرب، وإلا «فإننا لن نغفر لأنفسنا»<sup>3</sup>.

تتناول هذه الورقة الدور الذي قام به «مؤتمر هرتسليا» وما زال يقوم به على صعيد الخطاب السياسي السائد في إسرائيل، وأساساً من خلال درس تأثيره في إقرار جدول أعمال السياسة الإسرائيلية العامة، وتبيان الهواجس التي تشغل بال النُخب الإسرائيلية وتنعكس على ممارسات تلك السياسة داخلياً وخارجياً. وستفعل ذلك من دون الخوض بصورة تفصيلية في موضوع ميزان العلاقة القائمة بين هذا المؤتمر وبين أصحاب القرار، نظراً إلى أن هذا الموضوع يحتاج إلى إطار بحثي آخر.

كما أنها ستطرح بعض الاقتراحات المتعلقة بالأداء الفلسطيني عموماً في مقابل هذا المسار وتأثيره في الساحة السياسية الإسرائيلية العامة، متوخين أن يكون في هذه الاقتراحات ما يعين على فهم العوامل الجوفية في تلك الساحة، وعلى استخلاص الوسائل اللازمة لمواجهتها.

2. المصدر نفسه.

3. صحيفة «معاريف»، 12 آذار/ مارس 2013.





## تأسيس «مؤتمر هرتسليا» وغاياته: «الدولة اليهودية» أولاً ودائماً

بحسب القائمين على «مؤتمر هرتسليا» فإنه بات بمثابة المنصة المركزية في إسرائيل لمناقشة مسائل سياسية متعلقة بـ «المناعة القومية» والأمن القومي، من خلال ارتباطهما بآخر المستجدات المطروحة في جدول الأعمال على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

ولكونه كذلك، فإن خلاصة المناقشات التي تدور فيه والتوصيات التي تصدر عنه توفر لزعماء المؤسسة السياسية في إسرائيل تقديرات وتوصيات سياسية تتيح لهم إمكانية مواجهة التحديات الجيو- سياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تُعقد خلال المؤتمر، إلى جانب المناقشات التي تجري ضمن هيئته العامة، جلسات مغلقة بطريقة «المائدة المستديرة» ووفقاً لأنظمة «تشاتام هاوس» (CATHAM HOUSE)، ويشترك في هذه الجلسات أشخاص من المؤسسة السياسية وخبراء ورجال أعمال، وتصدر عنها ملخصات تُرفع إلى أصحاب القرار.

ويشدّد هؤلاء القائمون على أن هذه الملخصات أثرت إلى حد ما في بلورة السياسة العامة التي تنتهجها إسرائيل، وعلى أنه تم تطبيق أغلبية التوصيات التي تم رفعها.

وبموجب تعريفهم، فإن «المناعة القومية» هي مصطلح نفساني يعكس قدرة الأفراد والمجتمع على الصمود في واقع من الصراع المتواصل، وعلى مواجهة الضغوط

والتحديات، وعلى إبداء مرونة كافية تتيح إمكان عدم الانكسار وصيانة الاستقرار من ناحية المعتقدات والمفاهيم الأساسية التي تبني معا «النسيج الاجتماعي الجمعي»<sup>4</sup>.

ويعدّ المؤتمر «مؤشر المناعة القومية الإسرائيلية»، الذي يتم تحديثه سنوياً، ويرتكز إلى استطلاع واسع يتفحص الأساس الاجتماعي لهذه المناعة من خلال خمسة أبعاد هي: البعد الوطني، والخوف من «الإرهاب»، والخوف من مهاجمة «دولة معادية»، و«التفاوت الوطني»، والثقة بمؤسسات الدولة.

وقد بادرت إلى تأسيس المؤتمر شخصيات بارزة في المؤسسة الأمنية وفي النخبة الأكاديمية في إسرائيل، من بينهم الرئيس السابق السابقان لجهاز «الموساد» يتسحاق حوفي وشبتاي شفيط، والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») مئير عميت، والسفير السابق لدى الولايات المتحدة زلمان شوفال، والبروفسورات حاييم هراري وأوريثيل راوخمان وإيهود شبرنتساك. ووقف على رأسه (حتى سنة 2010) الدكتور عوزي أراد، الذي شغل مناصب مسؤولة في جهاز «الموساد»، ومنصب المستشار السياسي لبنيامين نتنياهو إبان ولايته الأولى في رئاسة الحكومة الإسرائيلية (1996 - 1999)، ومنصب مستشار الأمن القومي لدى هذا الأخير خلال معظم ولايته الثانية في رئاسة الحكومة (2009 - 2013). وخلفه في هذا المنصب حتى آخر مؤتمر عُقد إلى لحظة إعداد هذه الورقة اللواء احتياط داني روتشيلد<sup>5</sup>.

وبعد المؤتمر الأول الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر 2000، بلور منظموه الأفكار التي طرحوها فيه في نطاق وثيقة تأسيسية، تشمل أيضاً توصيات في مجالات متعددة، مثل الأهمية الإستراتيجية ليهود «الدياسبورا» (الشتات)، وأهمية التربية والتعليم والأبحاث التكنولوجية، وضرورة التشديد على إستراتيجية الردع وليس الدفاع فقط، وغير ذلك من أمور.

وقد ضمت الوثيقة توطئة أشير فيها إلى أن «مناقشات المؤتمر جسدت بالملاموس الشعور العام (لدى المؤتمرين) بأن إسرائيل تقف أمام مفترقات مصيرية، من شأنها أن تحسم فيما إذا كانت ستقبل على فترة ازدهار أو على فترة غروب. وما سوف يكون يبقى معوّلاً عليها فقط».

4. موقع «مؤتمر هرتسليا» على الشبكة الإلكترونية <http://www.herzliyaconference.org>.

5. المصدر السابق.

ومن ثم اشتملت الوثيقة على مبادئ عامة، وعلى مداميك «المناعة القومية» وهي: اليهودي، والسياسي، والعسكري، والاقتصادي، والتكنولوجي، والتربوي، والاجتماعي<sup>6</sup>.

وجاء في أول مبدأ من هذه المبادئ العامة أن «إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي»، وأن «مشكلات الدولة الإثنية وحاجتها إلى مناعة قومية ناجمتان عن النزاع اليهودي-العربي الذي يرافق الحركة الصهيونية منذ بدايتها».

وورد أيضاً: «إن مصطلحات مثل «مناعة قومية» و«وحدة الهدف» و«الذاكرة الجماعية» و«المسؤولية المتبادلة» تنطرق إلى مجتمع الأغلبية اليهودية في إسرائيل وليس بالضرورة إلى الدولة بمجملها، وثمة ضرورة من وجهة نظر توطيد الأمن والمناعة القومية لإكساب قيم الصهيونية والذاكرة الجماعية اليهودية والصهيونية ضمن أطر التعليم الرسمية، وللتعبير عنها في الرموز الرسمية».

ورأت تحليلات كثيرة في ذلك الوقت أن هذه الوثيقة، والمعنونة بـ «ميزان المناعة والأمن القومي- اتجاهات لسياسة عامة»، تناسب في الكثير من توصياتها، وربما في روحها العامة أيضاً، مع المقاربة التي يتبناها اليمين الإسرائيلي المتطرف<sup>7</sup>.

وأشارت تحليلات أخرى- راديكالية- إلى أنه تحت غطاء إجراء مناقشات أكاديمية وعلمية بشأن «مناعة إسرائيل من الناحية الأمنية» تحوّل «مؤتمر هرتسليا» رويداً رويداً إلى «ملتقى لأفكار ظلامية يحملها أناس ظلاميون، ويسعون لفضها على جدول الأعمال العام»<sup>8</sup>.

وأعارت الوثيقة وزناً كبيراً لما أسمته «التهديد الديمغرافي على إسرائيل اليهودية»، من جانب الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن جانب العرب في إسرائيل.

6. وثيقة هرتسليا: توصيات مؤتمر «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي»، ترجمة وتقديم أنطوان شلحت، أوراق إسرائيلية 4، نيسان/ أبريل 2001، إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.

7. يائير شليغ: الحذر، عرب، صحيفة «هآرتس»، 23 آذار/ مارس 2001.

8. يهودا شنهاف: ديمغرافيا بقرش، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2003، موقع هعوكس الإلكتروني:

ومما جاء فيها: «إن معدل الولادة في أوساط المسلمين في إسرائيل (4.6 مولود للمرأة) يكاد يكون ضعفي معدل الولادة لدى اليهود في إسرائيل (2.6 مولود للمرأة) ... وحالياً فإن واحداً من كل خمسة مواطنين إسرائيليين بالتقريب هو عربي مسلم. وخلال الأعوام العشرين المقبلة ستصبح هذه النسبة واحداً لكل ثلاثة».

ولم تقف الوثيقة على «الدلالة الأمنية الخطرة» لهذا المعطى فحسب، وإنما وقفت أيضاً على دلالاته في كل ما يتعلق بهوية إسرائيل كدولة يهودية- صهيونية، وكذلك على دلالاته الاقتصادية. وقد جاء في صدد هذه الدلالة الأخيرة: «يتسم الوسط العربي في إسرائيل (هذه هي التسمية الإسرائيلية الرسمية للفلسطينيين في الداخل) الآخذ في التزايد بخصائص اجتماعية- اقتصادية تجعله حجر الرحي في كل ما يتعلق بنمو إسرائيل ورفاهيتها، وذلك لكون نسبة المشاركة في قوة العمل، في أوساط الجماهير العربية، نسبة متدنية (أغلبية هذا الوسط نساء وأولاد) ... في المقابل فإن هذه الجماهير العربية تستهلك خدمات عامة (مخصصات تحويل، مخصصات رفاة، تعليم وصحة) بقدر يفوق، بصورة كبيرة، حصتها النسبية من السكان».

كما تضمنت الوثيقة توصيات أخرى ذات دلالة على غرار: سياسة تشجيع أسر مؤلفة من 3-4 أولاد «من خلال إبطال مخصصات التحويل (دولانية) إلى العائلات كثيرة الأولاد»، وتوزيع السكان اليهود «في مناطق إشكالية من ناحية ديمغرافية، وبالأخص في الجليل ومرج ابن عامر والنقب، وذلك من أجل الحؤول دون نشوء تواصل إقليمي لأكثرية عربية من شأنه أن يقطع أوصال إسرائيل»، وتبادل مجموعات سكانية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة (التي لم تعارض الوثيقة قيامها بصورة مجردة)، وشمل مجموعات استيطانية يهودية محاذية للخط الأخضر من جهته الشرقية ضمن تخوم إسرائيل في مقابل نقل مجموعات سكانية عربية (أجزاء من «المثلث الصغير») والقدس الشرقية وتجمعات بدوية في النقب الشمالي) إلى السيادة الفلسطينية.

كذلك أوصت الوثيقة بـ «دراسة منح العرب في إسرائيل إمكان الاختيار بين المواطنة الكاملة في دولة إسرائيل وبين المواطنة في الدولة الفلسطينية، مع حقوق مقيم دائم في البلد». ومن أجل «موازنة» الوزن الانتخابي للصوت العربي أيضاً، أوصت الوثيقة بتمكين المواطنين الإسرائيليين، الذين يعيشون في الخارج، من المشاركة في الانتخابات من دون الحاجة إلى مجيئهم إلى إسرائيل.

وأشارت إلى أن الزيادة الطبيعية للجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع أعلى بكثير من مثلتها لدى العرب في إسرائيل. وشدد عوزي أراد على أن نسبة الزيادة الطبيعية في قطاع غزة هي الأعلى في العالم: 4.4 بالمئة سنوياً.

وقالت إن الأوضاع الاقتصادية للجماهير الفلسطينية هي في غاية السوء منذ ما قبل الانتفاضة الثانية أيضاً، فمنذ توقيع اتفاق أوسلو (1993) حصل انخفاض بنسبة 20 بالمئة في الناتج القومي الخام للفرد الواحد. والمشكلة متفاقمة على وجه الخصوص في قطاع غزة. وجميع هذه العوامل تضاعف الميل للانتقال القانوني إلى إسرائيل (إذ إنه بواسطة لم تشمل العائلات جاء إلى إسرائيل منذ العام 1967 نحو 100 ألف عربي) أو حتى الانتقال غير القانوني. واقترح كتبة الوثيقة مواجهة هذه المشكلات، ضمن أشياء أخرى، بواسطة طريقة تعيد إلى الأذهان، وإن بصورة غير معلنة تماماً، فكرة «الترانسفير»، وذلك بقولهم: «ستكون هناك حاجة إلى إيجاد مخرج غير موجود في دولة إسرائيل (ربما إلى الشرق من الأردن) بالنسبة إلى الجماهير الفلسطينية في المناطق - إذا لم تلجم هذه الجماهير وتيرة زيادتها الطبيعية». كذلك أوصت المجتمع الدولي بأن يشترط مساعداته المقدمّة إلى السلطة الفلسطينية بتبني سياسة تقليص الولادة «حسبما جرى تطبيق ذلك حيال مصر». وأشار أيضاً إلى أنه في أعقاب هذه المعطيات فإن عودة اللاجئين الفلسطينيين من أصقاع العالم العربي إلى مناطق السلطة الفلسطينية - من دون الكلام عن إسرائيل - ستكرّس وضعية اللجوء التي يعيشونها.

أما الجزء الاقتصادي من هذه الوثيقة فقد ورد فيه:

ثمة في إسرائيل مجتمعان متباينان - أربعة ملايين إنسان يعيشون كمجتمع عربي - تكنولوجي، وفي مقابلهم مليوناً إنسان (من العرب واليهود الحريديم - المتشددين دينياً - والعمال الأجانب) يعيشون كمجتمع من العالم الثالث (هذه الأرقام تتطرق إلى إحصاءات سنة 2000)، و«التشريع الاجتماعي في إسرائيل يؤدي إلى تشجيع التكاثر الطبيعي للجماهير غير الصهيونية عن طريق نقل موارد من الجماهير الصهيونية». وأشارت الوثيقة إلى الحاجة إلى سدّ الفجوات بين هذين المجتمعين، الأمر الذي يتطلب استثمارات طائلة في تعليم وصحة ورفاهية الفئات الضعيفة. لكن «في موازاة ذلك فإنه من أجل حفظ التفوّق النوعي، وتجهيز البنى التحتية المطلوبة لمجتمع تكنولوجي طافح بالمعرفة، ينبغي استثمار موارد طائلة في تطوير وتحسين جهاز التعليم لدى الفئات القوية، وكذلك تحسين البنى التحتية القومية في مجالي المواصلات والاتصال».

وبسبب محدودية الموارد («فمن غير الممكن مواصلة الاستثمار في المجالين - أي سدّ الفجوات والتقدّم النوعي - في الوقت ذاته. وتبعاً لذلك ينبغي إعطاء أفضلية للتقدّم النوعي»). بكلمات أخرى: ينبغي إثارة تقدّم الفئات القوية على سدّ الفجوات بين هذه الفئات وبين الفئات الضعيفة.

ولغرض استيفاء ما تقصد هذه الورقة تحليله، لا بُد من أن نستعيد مبادئ عامة أخرى وردت في تلك الوثيقة التأسيسية، وهي:

أولاً. إن استمرار الاتجاهات الديمغرافية السالفة يضع تحدياً أمام إمكان استمرار وجود إسرائيل كدولة يهودية. وبناء على ذلك فإن المطروح أمامها إما أن تنتهج إستراتيجية تكيف وملاءمة، وإما أن تنتهج إستراتيجية كبح ومواجهة. وتستلزم الإستراتيجية الثانية (وهي الإستراتيجية المرغوب فيها) سياسة ديمغرافية صهيونية حازمة وبعيدة المدى، تضمن تعبيراتها السياسية والاقتصادية والتربوية الطابع اليهودي لإسرائيل إلى أمد بعيد. كما تستلزم العمل على مأسسة وتوثيق عرى الصلة مع الشعب اليهودي في العالم والذي يشكل ظهيراً وعمقاً إستراتيجياً حيويّاً لإسرائيل.

ثانياً. تقف إسرائيل (والحديث يتعلق ببداية الألفية الحالية) أمام ثلاث «دوائر مواجهة» (جبهات) من شأنها أن تتداخل ببعضها البعض: أولاً، دائرة مواجهة محاذية - فلسطينية (بما في ذلك داخل إسرائيل ذاتها)، ولبنانية جنوبية، تتسم باحتمال مواجهة ذات كثافة أو تركيز منخفض، أي «إرهاب» و«حرب عصابات» و«عصيان مدني»؛ ثانياً، دائرة مواجهة قريبة - سورية مع إمدادات محتملة من جانب مصر والعراق وربما الأردن، تتسم باحتمال حرب ذات كثافة عالية في البرّ والجوّ والبحر؛ ثالثاً، دائرة مواجهة بعيدة في عمق الأراضي السورية وفي العراق وإيران، تتسم باحتمال حرب استنزاف ضد الجبهة الإسرائيلية الداخلية بواسطة صواريخ أرض - أرض مع إمكان أن تتصاعد نحو استعمال أسلحة غير تقليدية.

وأشارت الوثيقة التأسيسية إلى أنه في ذلك الوقت (في سنة 2000) كانت إسرائيل موجودة في ذروة مواجهة داخل الدائرة المحاذية، وتستخدم خليطاً من الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية لتحقيق الهدوء، والعمل لدفع تسوية سياسية قداماً، وشدّدت على أن القدرة على الصمود في مواجهة من هذا القبيل تستلزم الصبر والصلابة من جانب الجمهور كله. في المقابل أشارت إلى أن قوة الجيش الإسرائيلي بُنيت على

أساس ضمان القدرة على الدفاع والردع في دائرة المواجهة القريبة، وعلى أساس ضمان القدرة على الردع والعقاب والدفاع في دائرة المواجهة البعيدة.

ثالثاً. إن العملية السياسية الإقليمية التي انطلقت في مدريد (في تسعينيات القرن العشرين الفائت) قد استنفدت نفسها. والمطلوب الآن هو هندسة تصميم جديدة لتنسيق عمليات التفاوض المستقبلية. وقد أشير في هذا السياق إلى أنه ليس في متناول يد إسرائيل بمفردها أن تبلور الصيغة المستقبلية لكن بوسعها أن تقرّر، إذا ما كانت معنية، عبر التنسيق مع الولايات المتحدة وأوروبا، التوجه نحو بناء إطار جديد متعدد الأطراف للمفاوضات، أو أن تؤثر التمرکز في مسارات ثنائية الأطراف. وسواء تقرّر هذا أم ذلك، يجب منح أفضلية لما أسمته «عمليات تسوية محسوبة وقابلة للتطبيق وتدرجية».

رابعاً. على الرغم مما تقدّم ثمة احتمال كبير بأن يستمر النزاع اليهودي-العربي، خلال الجيل الحالي، وعلى ما يبدو في الجيل المقبل أيضاً، في التآرجح بين الحرب والسلام، بحيث تتداخل فيه المواجهات العنيفة مع المفاوضات السياسية. وبناء على ذلك سيتعين على إسرائيل أن تظهر من جهة تمسكها بالتسويات والتطبيع مع العالم العربي، ومن جهة أخرى أن تكون جاهزة لحروب ذات مستويات كثافة متغيرة. وحركة التآرجح هذه بين العنف والهدوء توجب إسرائيل بأن تحافظ على قوة ردع إلى أمد بعيد، بواسطة تنمية تفوّقها النوعي في القوى البشرية والتكنولوجيا والاقتصاد والمناعة الاجتماعية<sup>9</sup>.

وفي حينه رأى رئيس المؤتمر عوزي أراد أن الاتجاه الذي عبّر عنه «مؤتمر هرتسليا» قد يكون متماشياً مع روح السياسة الخارجية والأمنية المحافظة الأكثر تشككاً، لكنه في الوقت عينه أشار إلى أن الحديث يدور حول تداخل قوي من جانب الحكم المركزي في الاقتصاد والمجتمع من أجل دفع الأهداف القومية إلى الأمام، وهذا يتناقض مع موقف المحافظين التقليديين.

وأضاف أراد أن مفهوم «محافظ» يوحى بالجمود، «لكننا نسعى (من خلال «مؤتمر هرتسليا») للتعبير عن موقف معاكس فحواه أنه لا حاجة إلى اليأس من الوضع القائم والاكتفاء بالتفكير أنه في ضوء السيرورات الموجودة، فإن انهيار إسرائيل هو قدر شبه

9. وثيقة هرتسليا، مصدر سبق ذكره.

محتوم، وذلك لأن ثمة أشياء كثيرة يمكن فعلها ومصيرنا في أيدينا في نهاية المطاف. وهذا بالتأكيد تفكير متفائل»<sup>10</sup>.

في المقابل، رأت قراءات أخرى أن الرسالة التي أطلقها المؤتمر، على الأقل حتى دورته السابعة (سنة 2007)، كانت رسالة محافظة بامتياز وموداها: على إسرائيل أن تتمترس وراء مواقفها، وأن تكتفي بإدارة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني لا أن تتطلع إلى إنهائه. وبرأي هذه القراءات نفسها، فإن هذا المفهوم مريح بدرجة معينة- إذالم نقل إنه مترف- لأنه يعفي المتمسك به من بذل الجهود للتخلص من الوضع القائم، فضلاً عن كونه مفهوماً يقرأ الواقع في الشرق الأوسط على أنه قدرٌ من السماء وواقع حتميّ تقع القوى التي تؤثر فيه خارج نطاق سيطرة إسرائيل<sup>11</sup>.

---

10. يائير شيلغ، مصدر سبق ذكره.

11. عوزي بنزيمان: الهوية الأيديولوجية لمؤتمر هرتسليا، صحيفة «هآرتس»، 25 كانون الثاني / يناير 2007.



## «قراءة ذاتية» وخلافها

إن «القراءة الذاتية» لخصيلة مساهمة «مؤتمر هرتسليا» في تحديد الاتجاهات العامة للخطاب السياسي الإسرائيلي تركز أكثر من أي شيء آخر على ما اتسم به إلى الآن من قدرة على طرح موضوعات في جدول الأعمال العام، وعلى جعلها تنصدره في الكثير من الأحيان، وفي مقدمها الموضوعات الآتية:

- نية إيران إنتاج سلاح نووي وتحقيق هيمنة إقليمية، وما ينطوي عليه ذلك من خطر إستراتيجي على إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط إلى ناحية «تصعيد سباق التسلح النووي الإقليمي»؛
- الإستراتيجيات المطلوبة في مجال الدبلوماسية الإسرائيلية الدولية؛
- أهمية تعميق علاقات إسرائيل مع العالم الغربي وأساساً مع حلف شمال الأطلسي والدول الأورو-أطلسية؛
- تعزز موقع آسيا في النظام العالمي، وذلك في ضوء تعلق وارتهان الولايات المتحدة الشديدين بالأرصدة (الاعتمادات المالية) الموجودة في آسيا، ولا سيما في الصين، وبسبب تقديرات فحواها أن الدول الأساسية في آسيا هي القاطرة الاقتصادية العالمية المركزية. وعلى ما يبدو فقد عززت هذه التقديرات مفعول الطروحات التي تبشر بقيام نظام عالمي جديد، وبأن القرن الحادي والعشرين هو «القرن الآسيوي» أو «القرن الصيني». وفي الحقيقة فإن الوزن الاقتصادي للصين والهند ازداد بشكل مطرد خلال العقد الأخير، كذلك فقد حافظت

اليابان على استقرارها الاقتصادي، وهي تجتاز الآن الأزمة الاقتصادية العالمية بنوع من الاستقرار النسبي. فضلاً عن ذلك فإن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما معنية بتوثيق علاقاتها مع مراكز القوة في آسيا وتعميق التعاون معها في سلسلة من المجالات؛

- ضرورة أخذ مواقف «الشتات» اليهودي لدى إقرار السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية؛
- الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل في جهاز التربية والتعليم، وإلى رافعات للنمو الاقتصادي على المدى البعيد.

غير أن المساهمة الرئيسة لهذا المؤتمر تظل برأيي كامنة في تأجيج الخطاب بشأن «الدولة اليهودية»، وأساساً من خلال التركيز على الخطر الديمغرافي الداهم الذي يشكله الفلسطينيون في الضفة الغربية وداخل إسرائيل على مستقبل هذه الدولة، كما سلفت الإشارة.

وبناء على ذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن «المدماك اليهودي» في «ميزان المناعة والأمن القومي» لإسرائيل ورد في المرتبة الأولى من وثيقة المؤتمر التأسيسية، وكان سابقاً على جميع المداميك الأخرى التي ذكرناها سالفاً.

وجرى التشديد في مستهل «المدماك اليهودي» على أن الاتجاهات الديمغرافية في داخل إسرائيل ومحيطها، وما تنطوي عليه هذه الاتجاهات من إسقاطات على طابعها وهويتها كدولة يهودية تابعة للشعب اليهودي، تضعان إسرائيل «أمام تهديد كبير».

كذلك جرى التشديد على أن التهديد الديمغرافي لاستمرار وجود دولة إسرائيل هو الأكثر قرباً ومعقولية، وبينما تعتبر وتيرة تطور هذا التهديد متسارعة، فإن وتيرة السياسة الإسرائيلية القومية إزاءه لا تزال بطيئة.

ويمكن أن يُعزى إلى «مؤتمر هرتسليا» أنه من أوائل طواقم التفكير الإسرائيلية التي دعت إلى رهن أي تسوية نهائية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بتطبيق مبدأ الحفاظ على كون إسرائيل دولة يهودية، واتهمت الفلسطينيين بأنهم «يتطلعون إلى أن يستعيدوا حقوقهم بطريقة تضع عملياً حداً لجوهر إسرائيل كدولة يهودية»<sup>12</sup>. وبالتالي فإنه يشكل أحد

12. وثيقة هرتسليا، مصدر سبق ذكره.

أول إرهابات التفكير بـ «الدولة اليهودية» بصفتها منأى من «الخطر الديمغرافي»، وإن تعددت لاحقاً مسوغات التفكير بها.

ولابد هنا من أن نلفت النظر إلى أن ذلك التفكير الهاجس قد حدث في بداية عقد من تاريخ الصراع أشير لدى انتهائه إلى أنه اتسم أساساً، على المستوى الخارجي، بتعمق التدخل الدولي من أجل تسوية الصراع، وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة واللجنة الرباعية الدولية التي تضم كلا من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة- كما تجسّد ذلك مثلاً في «خطة كلينتون» (سنة 2000)، وخطة «خريطة الطريق» (سنة 2003)، ومؤتمر أنابوليس (سنة 2007). بينما على المستوى الداخلي اتسم بترسيخ «مبدأ الدولتين» كحل سياسي نهائي متوخى للصراع، إنما في موازاة طرح مطلب الاعتراف بإسرائيل وطناً قومياً للشعب اليهودي<sup>13</sup>.

وجاء طرح هذا المطلب الأخير متسقاً مع تبيان استطلاعات للرأي العام على مدار أعوام متعددة من ذلك العقد أن هناك تفاقماً للاستحواذ الديمغرافي في أوساط الإسرائيليين أنفسهم<sup>14</sup>.

ويرأي عدد من الباحثين الإسرائيليين الآن فإن هناك أسباباً كثيرة للاعتقاد بأن مطلب الاعتراف بالدولة اليهودية بات، بالنسبة إلى إسرائيل، بمثابة قضية خامسة متقدمة في لائحة القضايا الجوهرية المدرجة في جدول أعمال مفاوضات «الوضع النهائي»، فضلاً عن القضايا الجوهرية الأربع الأخرى وهي: الحدود والمستوطنات؛ القدس؛ اللاجئين؛ الترتيبات الأمنية. بل إن قضية هذا الاعتراف، بالتزامن مع افتتاح جولة المحادثات السياسية قبل الأخيرة في أواخر صيف 2010 (التي لم تعمّر طويلاً)، حظيت في الأجندة التي عرضها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إزاء العملية السياسية بمكانة الصدارة من حيث أهميتها. كما أشير في المناسبة نفسها إلى تحوّل هذا المطلب إلى فكرة رئيسة في الكثير من العناوين، التي أخذت تنتجها حكومة نتنياهو الثانية منذ تشكيلها في أواخر آذار/ مارس 2009، وإلى مطلب مركزي لرئيسها في خطبه السياسية، بدءاً من «خطاب جامعة بار إيلان» الشهير الذي ألقاه في 14 حزيران/ يونيو 2009<sup>15</sup>.

13. عوديد عيران: «2000 - 2010: العقد المؤثر». مجلة «المستجد الإستراتيجي»، العدد 3، المجلد 13، تشرين الأول 2010، معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب.

14. يهودا بن مثير وأولنا بيغانو- مولدافسكي: «تأثير الانتفاضة على الرأي العام في إسرائيل». المصدر السابق.

15. شيري طال- لندمان: «العصر الخامس: مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة الشعب اليهودي». المصدر السابق.

وتكرّرت على لسان المسؤولين الإسرائيليين وغيرهم خلال ذلك العقد لازمة فحواها أن هذا المطلب هو شرط ضروري لا يمكن الاستغناء عنه لإحراز تسوية نهائية، بل إن وزارة الخارجية الإسرائيلية اعتبرت أن سبب استمرار الصراع يعود إلى «الرفض المتواصل» من جانب الفلسطينيين والعالم العربي «الاعتراف بحق الشعب اليهودي في دولة على أرض وطنه التاريخي»، منوهة بأن إسرائيل «لم تشترط يوماً الاعتراف بها كدولة يهودية لإجراء مفاوضات، لكن القبول الحقيقي بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي هو مفتاح السلام الحقيقي»<sup>16</sup>، في حين أن الوزير السابق بيني بيغن (ليكود) عضو «طاقم الوزراء الثمانية» (المطبخ السياسي - الأمني للحكومة الإسرائيلية السابقة) أكد أن «الإشارات كلها تدل على أن الهدف الأكبر للفلسطينيين هو القضاء على إسرائيل كدولة ذات سيادة، ولذا فهم يصرون على عدم الاعتراف بها بصفتها دولة للشعب اليهودي. وبناء على ذلك فإن المعركة الحقيقية (مع الفلسطينيين) تدور على حق الشعب اليهودي في السيادة، وحل الدولتين لا يعتبر حلاً واقعياً. وعلى ما يبدو فإنه لن تكون هناك نهاية للنزاع المستمر منذ أكثر من مئة عام إذا لم يتغير هذا الموقف العربي من أساسه»<sup>17</sup>.

كذلك فإن أوساطاً بارزة من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تعتقد أن المبدأ الأساس الذي يشكل أرضية لفهم التهديدات المحدقة بإسرائيل لم يتغير، ومؤداه أن «العالم العربي المحيط بنا لا يقبل بوجود دولة يهودية مستقلة وذات سيادة في قلب الشرق الأوسط، وسيبذل كل ما في استطاعته للقضاء عليها. ولا يدور الحديث هنا حول الأراضي التي احتلت في حرب العام 1967، أو حول هذا الاحتلال أو ذلك، وإنما يدور حول وجود الدولة اليهودية في حد ذاته. وهذا المبدأ الأساس يشكل حجر الزاوية في فهم التهديدات وفي صلب بناء القوة العسكرية للدولة اليهودية. كما أن الذين لا يفهمون هذا المبدأ، متوهمين بأن الوضع ليس خطراً إلى هذا الحد، وأن العالم قد تغير، سيواجهون فشلاً أكيداً في ساحة القتال، لأنهم لن يقوموا ببناء القوة بشكل سليم، ولن يستعدوا للحرب كما يجب»<sup>18</sup>.

16. «إسرائيل والنزاع والسلام: أجوبة على أسئلة متكررة»، 3 كانون الثاني/يناير 2010، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على شبكة الانترنت <http://www.altawasul.com/MFAAR/Pages/default.aspx>.

17. صحيفة ידיעות أحر ونوت، 3 تموز/ يوليو 2009.

18. يعقوب عميدور: «شبكة التهديدات المترصة بإسرائيل». مجلة «جيش وإستراتيجية»، العدد 1، المجلد 2، حزيران/ يونيو 2010، معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب. والكاتب هو جنرال احتياط ورئيس أسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية («أمان»). وقد تم تعيينه في آذار/ مارس 2011 رئيساً لـ «مجلس الأمن القومي» من طرف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

## مصير «الدولة اليهودية» في المركز

إن ما يعزّز التقدير السالف (بشأن مساهمة «مؤتمر هرتسليا») في تأجيل خطاب «الدولة اليهودية» هو ما يرد في ملخصاته التنفيذية في هذا الصدد عاما بعد عام.

وبغية توضيح آخر ما آلت إليه هذه المساهمة، نتوقف عند آخر هذه الملخصات كما وردت في «تقويم مؤتمر 2013»، حيث أشير إلى أن الطريق المسدودة التي تقف أمامها عملية التسوية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية يمكنها أن تؤدي إلى ازدياد التأيد الدولي والفلسطيني لفكرة «حل الدولة الواحدة» الذي يقوّض الكيان الصهيوني، وإلى أنه لا بد من التأكيد أن أزلية «حل الدولتين» ليست مسألة بديهية مفروغاً منها<sup>19</sup>.

وبحسب التقويم ذاته، فإن الهزة التي شهدتها الشرق الأوسط منذ سنة 2011 (ثورات «الربيع العربي») وما تبعها من تغيير في ميزان القوى والمصالح في العالم، أوجدا تحديات إستراتيجية جديدة أمام إسرائيل. فالبيئة الإستراتيجية المباشرة المحيطة بإسرائيل لم تعد مستقرة، وهي تقف، إلى هذا الحد أو ذاك، في ظل صعود سياسة إسلامية متطرفة. وفي ظل هذه البيئة الإشكالية التي يسودها الاضطراب والعنف والتطرف وعدم الاستقرار، فإن مستقبل المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) سيغدو حاسماً أكثر من أي وقت مضى بالنسبة إلى إسرائيل. فـ «الستاتوس كو» (الوضع القائم)

19. داني روتشيلد وتومي ستاينر: تقويم هرتسليا 2013، موقع «مؤتمر هرتسليا» على الشبكة الإلكترونية:

<http://www.herzliyaconference.org/>

في المناطق الفلسطينية لم يعد قابلاً للحياة، وهو بالقطع ليس وضعاً أبدياً. واستمرار الجمود المهيمن على العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع تناقص ونضوب الموارد المالية للسلطة الفلسطينية، سيؤديان إما إلى اندلاع انتفاضة شعبية فلسطينية جديدة، تتخللها أعمال عنف متفرقة، وإما إلى تمهيد الأرضية لسيطرة حركة «حماس» على الضفة الغربية، ما سيحوّل الأراضي الفلسطينية إلى كيان معاد للغرب وإسرائيل. وهذان التطوران المحتملان لا يصبان في صالح إسرائيل، ولا في صالح جاريتها الشرقية- الأردن.

ومع ذلك، يؤكد التقويم أن هناك بديلاً رغم هذه الهزّة، فلقد برهن انخراط إسرائيل في مسار التنسيق مع قوى دولية وإقليمية بشأن الأزمة السورية، وكذلك الميكانيزم الذي أدى إلى التسوية التي تم التوصل إليها في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة (عملية «عمود السحاب») في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، على أنه ربما يكون هناك مسار بديل. وثمة دلائل جلية على أن إسرائيل تصرفت حيال القضية السورية بصورة إبداعية من خلال التعاون مع شركاء دوليين وإقليميين. ولا شك في أن إسرائيل قادرة على استغلال مواردها من أجل العمل بصورة بناءة في صوغ وتشكيل البيئة الإقليمية، ومن هنا يتعين على الحكومة الإسرائيلية الجديدة تبني هذا النموذج حيال الفلسطينيين أيضاً. وأضاف أن القيادة الفلسطينية تحتاج من جهتها إلى دعم سياسي فعال من جانب الزعامة السننية الإقليمية، وذلك من أجل كسر حالة الجمود.

وبرأيه، فإن الأطراف التي تدخلت لإنهاء الأزمة في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة، برهنت على التغيير الذي طرأ على «المحور السنني» في المنطقة، الذي تُعزى له أهمية مباشرة أو غير مباشرة من ناحية إسرائيل، فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن الإقليمي. ودلت التحركات الدبلوماسية التي جرت حول العملية الإسرائيلية في غزة وحول الأزمة السورية، على وجود تعاون وتنسيق متزايد بين كل من الولايات المتحدة ومصر وتركيا والأردن ودول الخليج. بيد أن ما يبدو ككتلة أو معسكر في طور التشكل، لا يمكن اعتباره إطاراً موحداً ومثالياً، وإنما هو إطار هش لا يعوّل عليه في إيجاد «شرق أوسط جديد» مزدهر، أو في الدفع إلى الأمام نحو تطبيع إسرائيل في الشرق الأوسط المتشكّل. مع ذلك فإن وجود مصالح مشتركة يمكن أن يمهد الأرضية لصفقة شاملة واسعة- أشبه بـ Grand Bargain- تنخرط فيها الولايات المتحدة وأوروبا ودول الشرق الأوسط السننية وإسرائيل. ولذا، يتعين على الولايات المتحدة العمل، بمساعدة دول أوروبا، على تقوية الائتلاف السنني وخلق حوافز للتعاون مع

الغرب وإسرائيل، ودعم عملية السلام والمساهمة في إحداث تغيير إقليمي براغماتي، وذلك عن طريق بلورة صفقة تؤدي بصورة مدمجة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً. منع تحول إيران إلى قوة عسكرية نووية، واحتواء أطماعها في الهيمنة من خلال تقديم ضمانات إستراتيجية عربية؛

ثانياً. تشجيع دول الشرق الأوسط الغنية على تخصيص موارد كافية من أجل مساعدة الدول العربية التي يشهد اقتصادها حالة تدهور، مثل مصر والأردن؛

ثالثاً. التوصل إلى تفاهات وتسويات تتيح مواجهة المخاطر الأمنية النابعة من مناطق تنسم بضعف السيطرة والحكم المركزي (سورية وشبه جزيرة سيناء)؛

رابعاً. دفع العملية السياسية في المسار الإسرائيلي- الفلسطيني وذلك عن طريق دفع عملية سياسية إسرائيلية- عربية واسعة أكثر؛

خامساً. وقف تصدير الدعاية الإسلامية المتطرفة إلى دول الغرب.

ورأى التقويم أن هذا التوجه يؤكد أن الطريق المسدودة في العملية الإسرائيلية- الفلسطينية لا تشكل وحدها التحدي الرئيس أمام الشرق الأوسط، كما أنه يضع هذه العملية في سياق إقليمي رحب أكثر، وبالتالي فإن صفقة شاملة من هذا القبيل يمكن أن تتيح بلورة ائتلاف معني بالسلام، ينخرط فيه شركاء إقليميون يمكنهم المساهمة في أمن الشرق الأوسط والتمتع ببيئة إستراتيجية أكثر استقراراً.

وتمثلت الاستنتاجات الرئيسة في ما يلي:

1. إن بلورة صفقة شاملة للشرق الأوسط تتطلب تفكيراً إستراتيجياً وفهماً شاملاً وعميقاً للمنطقة، فضلاً عن حاجتها إلى زعامات ذات مقدرة. وهذا الأمر سيكون تحدياً جديراً للرئيس أوباما في فترة ولايته الثانية، وربما يتيح لإدارته تحويل اهتمامها نحو آسيا.

2. إن صفقة شاملة كهذه ستمكن إسرائيل ليس فقط من التقدم في عملية السلام، وإنما أيضاً من لعب دور إقليمي بناء. وفي هذا السياق يتعين على إسرائيل تطوير رؤية إستراتيجية رحبة أكثر، تتضافر فيها موارد عسكرية وسياسية.

3. يتعين على إسرائيل إبداء قدر أكبر من التدخل في صوغ مستقبل المنطقة وفي التعاطي مع الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط، حتى وإن جرى هذا التدخل بصورة هادئة. فضلاً عن ذلك فإن زيادة التدخل الإسرائيلي البناء في الحيز الإقليمي ستمكّن إسرائيل من توطيد مكانتها كصيد إستراتيجي للولايات المتحدة، وهذا أمر حيوي في حد ذاته في وقت تتصاعد فيه الأصوات المشككة في أهمية إسرائيل الإستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

4. هذا التقدير يدعم الطرح القائل بأن المتغيرات الإقليمية والعالمية، غير الإيجابية في حد ذاتها، لا تجعل إسرائيل بالضرورة هشة أو ضعيفة من ناحية إستراتيجية.

وخلص التقويم إلى القول: «لقد حاولت إسرائيل، منذ بداية الهزة الإقليمية قبل أكثر من عامين، الاختباء، والانكفاء على نفسها، حيال العاصفة التي اجتاحت الشرق الأوسط. غير أن استمرار هذه السلبية الإسرائيلية، في ظل بيئة إقليمية حافلة بالأزمات، يمكن أن يعرض مستقبل إسرائيل للخطر. إن دولة إسرائيل بحاجة ماسة إلى إستراتيجية قادرة على إحداث تغيير. ومن هنا فإن بلورة مثل هذه الإستراتيجية ينبغي أن تكون على رأس مهمات وأولويات الحكومة الإسرائيلية الجديدة»<sup>20</sup>.

---

20. المصدر السابق.



## التقسيم، الحدود، تبادل المناطق واللاجئون

في «مؤتمر هرتسليا الخامس» (سنة 2004) قدّم الباحث عاموس غلبوع ورقة بعنوان «ميزان مؤتمرات هرتسليا 2000 - 2003» رأى فيها أن المؤتمر ساهم على نحو مهم للغاية في طرح موضوع «الخطر الديمغرافي» في جدول الأعمال الإسرائيلي القومي، وذلك من خلال إبرازه كـ «تحد مصيري يهدد استمرار وجود إسرائيل كدولة يهودية».

وأضاف أن طرح هذا الموضوع في المؤتمرات الأربعة الأولى تسبب بجعله عنصراً سياسياً- إستراتيجياً مركزياً في صلب موضوع التسوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، وبتحويله إلى مسألة تقف في مركز مفهوم المؤسسة السياسية في إسرائيل<sup>21</sup>.

ومن منظور مواجهة هذا «الخطر» تعامل «مؤتمر هرتسليا» منذ دورته الأولى وما زال مستمراً في التعامل مع موضوعات مثل التقسيم، والحدود، وتبادل المناطق، واللاجئين.

وكانت الوثيقة التأسيسية للمؤتمر قد أكدت أن «وقائع النزاع اليهودي- العربي بحاجة إلى مخططات تقسيم لأرض إسرائيل (فلسطين) بموجب مفتاح ديمغرافي- استيطاني»<sup>22</sup>.

وتطوّر هذا الموقف في وقت لاحق إلى تأييد قيام دولة فلسطينية.

21. عاموس غلبوع: ميزان مؤتمرات هرتسليا 2000 - 2003، ورقة مقدمة إلى «مؤتمر هرتسليا الخامس»، 2004، موقع «مؤتمر هرتسليا» على الشبكة الإلكترونية <http://www.herzliyaconference.org>.

22. وثيقة هرتسليا، مصدر سبق ذكره.

وفي دورة «مؤتمر هرتسليا» السادسة سنة 2006، جرى التطرق إلى الجدل الذي كان يدور في الساحة الإسرائيلية بشأن المقاربة الأحادية الجانب التي أوجدت خطة الانفصال عن قطاع غزة، وفيما إذا كان من الأجدر العودة إلى المقاربة الثنائية الجانب.

ومما جاء في الوثيقة الصادرة عن هذه الدورة في هذا الشأن:

إن المعضلة أو الإشكالية القائمة بين المقاربة الثنائية الجانب والمقاربة الأحادية الجانب تقابلها إشكالية تنبع من التناقض بين متطلبات الهدفين المركزيين لدولة إسرائيل وهما:

أولاً. ضرورة ضمان الوجود المادي (الجسدي) لليهود في «أرض إسرائيل»، وهو ما يملئ إعطاء أولوية للاعتبارات الأمنية.

ثانياً. الرغبة في إقامة دولة يهودية وديمقراطية، التي تنبع منها ضرورة توفر أغلبية يهودية والتنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل وإقامة دولة قومية للفلسطينيين.

وهذه المعضلة تؤثر أيضاً على التوجهات فيما يتعلق بالحاحية التسوية، سواء عبر الحوار والتفاوض أو عن طريق التحرك الأحادي الجانب. ويعمل عامل الزمن في غير صالح الهدف الثاني وذلك في ضوء السيرورات الديمغرافية، وكذلك نظراً إلى أن صيغة إسرائيل كدولة قومية يهودية أخذت تفقد بالتدريج دعم وتأييد العالم، فيما راحت فكرة «الدولتين» تخلي مكانها لفكرة الدولة الثنائية القومية. لذا فإن إنشاء دولة قومية فلسطينية في أسرع وقت بات مصلحة لمن يعنيه بقاء إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية تتمتع بشرعية دولية واسعة.

إلى ذلك فإن إقامة الدولة القومية الفلسطينية ستزيل عن كاهل إسرائيل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وفي مسألة اللاجئين هناك إجماع واسع بين صانعي السياسة الإسرائيلية مؤداه أن قيام دولة فلسطينية ينطوي على حل للمشكلة، وأنه لا مكان لحل آخر يستند إلى «عودة» ولو جزئية إلى إسرائيل<sup>23</sup>.

وأشارت الوثيقة إلى أن هناك تأييداً واسعاً في إسرائيل لفكرة «دولتين لشعبين»، إلا إن هناك خلافات فيما يتعلق بمسألة كيفية تجسيد هذه الفكرة.

23. ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل: وثيقة مؤتمر هرتسليا السادس 2006، ترجمة سعيد عياش، أوراق إسرائيلية 34، تموز/ يوليو 2006، إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.

وفي الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر أكد القائم بأعمال رئيس الحكومة إيهود أولمرت، الذي اشترك بصفته رئيساً فعلياً للحكومة بعد دخول رئيس الحكومة شارون في غيبوبة، أن قيام دولتين قوميتين هو الحل الكامل لتطلعات الشعبين، بما في ذلك حل مشكلة اللاجئين الذين سيكون توطينهم ممكناً في الدولة الفلسطينية فقط. كذلك أكد أولمرت وجوب رسم وتصميم الحدود الدائمة لإسرائيل بشكل يضمن ويصون الأغلبية اليهودية في الدولة، مشدداً على أن وجود أغلبية يهودية في إسرائيل لا يتماشى مع السيطرة على سكان فلسطينيين في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية). وقال إن تحديد الحدود الدائمة هو الخطوة الأهم التي يتعين على إسرائيل القيام بها الآن، على أن تعكس الواقع الديمغرافي القائم على الأرض وسط الحفاظ على المناطق الأمنية وعلى القدس الموحدة. ووفقاً لما قاله أولمرت فإن الطريق الوحيدة لقيام الدولتين القوميتين هي تطبيق خريطة الطريق التي سيحصل الفلسطينيون بموجبها على استقلال ضمن حدود مؤقتة في مقابل نبذ الإرهاب، أما قضايا التسوية الدائمة فستحل فيما بعد بين الدولتين. وشدد على أن إسرائيل ستصر على تطبيق خريطة الطريق حسبما أتفق، وأنها ستفضل اتفاقاً حول التزام بتنفيذ عملية انفصال أخرى حالاً، ولكن إذا لم يف الفلسطينيون بتعهداتهم حسب خريطة الطريق فإن إسرائيل ستضمن مصالحها بأي طريقة، وفي ذلك إشارة إلى خطوات أحادية الجانب<sup>24</sup>.

وكان هناك توجه آخر عبّر عنه رئيس حزب «الليكود» بنيامين نتنياهو، ويرفض الديمغرافيا كاعتبار حاسم في رسم وتعيين الحدود الدائمة للدولة. ووفقاً لهذا التوجه فإن السؤال المركزي هو ما إذا كان يجب إقامة حدود أمنية أم العودة إلى حدود العام 1967؟، وبالتالي فإن الاختيار الذي تقف إسرائيل أمامه هو تحديد حدودها الأمنية، التي يجب أن تشمل غور الأردن والقدس الكبرى والمناطق المشرفة على العمق الإستراتيجي لإسرائيل. ويجب السعي لإجراء مفاوضات مع شريك فلسطيني ينبذ الإرهاب ويحاربه، وأن تتم هذه المفاوضات على أساس مبدأ التبادلية. لكن في ظل غياب شريك فلسطيني كهذا ينبغي رفض سياسة الانسحاب الأحادية الجانب من دون مقابل، وذلك لأن مثل هذه الانسحابات ستشكل حافزاً للإرهاب، وستعزز قوة حركة «حماس»، وتضعف العناصر الفلسطينية المعنية بالتفاوض.

وبحسب الوثيقة، يدعو أصحاب هذا التوجه أيضاً إلى وجوب العمل بسرعة من أجل تعزيز وتحسين حدود إسرائيل وحماية المكتسبات الإستراتيجية، من خلال الفصل

24. المصدر السابق.

بين السكان الإسرائيليين والفلسطينيين وتقليص الحواجز في المناطق المحتلة، وزيادة حرية الفلسطينيين في الحركة والتنقل داخلها، وتجنب العودة للسيطرة على تجمعات سكانية فلسطينية.

وكان هناك توجه ثالث عبر عنه رئيس حزب «العمل» عمير بيرتس، يتطلع إلى التوصل إلى إنهاء الصراع والانفصال عن الفلسطينيين عن طريق إحلال سلام عادل على أساس دولتين لشعبيين، لا يشكل وجود أحدهما خطراً أو تهديداً للآخرى. والهدف الذي يسعى إليه هذا التوجه هو التوصل حتى نهاية العقد إلى اتفاق سلام بواسطة المفاوضات المباشرة، على أن لا تجري المفاوضات مع منظمة تعلن عزمها على تدمير إسرائيل، لكن من دون التسليم أيضاً باستمرار الجمود السياسي... وفي ظل غياب شريك (فلسطيني) للمفاوضات، ينبغي العمل نحو إقامة فصل مادي وسياسي وأمني والتمسك في الوقت ذاته بالرغبة في السلام. وبحسب هذا التوجه، فإن استكمال جدار الفصل (الذي أضحت ضرورة استكمالها هي أيضاً محل إجماع بين صانعي السياسة) يجب أن يتم طبقاً لمعايير تكون مقبولة، سواء لدى الجهات الأمنية أو لدى الجهات القضائية، بالإضافة إلى ذلك يجب إبقاء الكتل الاستيطانية ضمن حدود إسرائيل ورسم حدود القدس بشكل يضمن أغلبية يهودية وطابعاً يهودياً وأمنياً واعترافاً دولياً، والامتناع في هذا الإطار عن ضم وإحراق ربع مليون فلسطيني يقيمون حول القدس ويتمتعون بمكانة سكان مقيمين في المدينة.

ويعود سبب تركيزنا على الدورة السادسة لمؤتمر هرتسليا إلى أنها عقدت في إثر حدثين كبيرين ومفصلين في سيرورة الصراع:

الأول، تطبيق خطة الانفصال الأحادية الجانب عن قطاع غزة في سنة 2005؛

الثاني، فوز حركة «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي جرت في بداية سنة 2006.

ولاحظت وثيقة هذه الدورة أنه على محور المواقف الواقعة بين المقاربة التي تبنتها الأحادية الجانب وبين المقاربة المؤيدة للتبادلية، نرى أن المركز السياسي الإسرائيلي يتحرك في اتجاه المقاربة الأحادية الجانب. ويأتي ذلك في ضوء ما يشبه الإجماع الذي يتبلور حول الموقف القائل بأنه لا توجد اليوم لدى الفلسطينيين زعامة يمكن أن تشكل شريكاً وأن تكون قادرة على اجتياز، سواء اختبار النوايا أو اختبار التنفيذ للاتفاقيات، وأن على إسرائيل العمل من جانب واحد لضمان أمنها وحدودها.

وأشارت إلى أن المقاربة التي تتبنى تنفيذ انسحابات أحادية الجانب لها مميزات واضحة، فهي تُخرج مسألة تحديد مستقبل إسرائيل من أيدي الفلسطينيين، وتُمكن إسرائيل من الحفاظ على أمنها وعلى مصالحها الديمغرافية، فضلاً عن أن خروج إسرائيل من مناطق محتلة من شأنه أن يحسّن مكانتها الأخلاقية والدولية.

لكن هذه المقاربة لها أيضاً عيوب ونواقص، فهي تركز الفهم الذاتي للفلسطينيين كضحايا وكغير مسؤولين بأعمالهم وتقصيراتهم عن تقرير مستقبلهم، وفي حال قيام دولة فلسطينية بعد موجة إرهاب جديدة فإن ذلك سيشكل مبرراً للإدعاء أن الإرهاب مجرّد، وأنه «هو الذي أدى إلى الانسحابات الإسرائيلية»!

وخلصت الوثيقة إلى ما يلي: بناءً على ذلك، وفي ضوء إمكان أن الشعور بالأمن الذي سيوفره جدار الفصل للإسرائيليين سوف يدفعهم للعزوف والتوقف عن السعي للتوصل إلى اتفاق سلام، فإنه لمن المنطقي أن تبلور إسرائيل خطواتها الأحادية الجانب المقبلة بشكل لا يؤدي إلى سد إمكانيات العودة في المستقبل إلى نموذج التبادلية وإلى المفاوضات حول التسوية الدائمة. ويمكن التفكير أيضاً بإمكان قيام الولايات المتحدة بالضغط على السلطة الفلسطينية كي تعمل من أجل القضاء على الإرهاب، وأن تسعى في المقابل إلى إقناع إسرائيل بتوجيه خطواتها الأحادية الجانب، بحيث لا تضر بالسلطة الفلسطينية وبفرص إحراز تسوية متفق عليها. كل ذلك على افتراض أن للقيادة الفلسطينية مصلحة في الإبقاء على الإمكانيات مفتوحة أمام التوصل إلى تسوية سلمية بين الدولتين. لكن في ضوء صعود «حماس»، ومن منطلق الافتراض بأن هذه الحركة ليست معنية بالتوصل إلى مثل هذه التسوية، فإن هذه الإمكانية تفقد قيمتها العملية<sup>25</sup>.

وتطرقت الوثيقة إلى فوز حركة «حماس»، فرأت أن الشروط الثلاثة لتحول حركة متطرفة إلى الاعتدال في خضم الانخراط في عمليات ديمقراطية، غير متوفرة في الساحة الفلسطينية. وهذه الشروط هي: توفر نظام سياسي راسخ وقوي يمكن للحركة أن تنخرط فيه؛ ميزان قوى سياسي يميل ضد الحركة ويرغمها على ممارسة اللعبة وفق قواعد المعتدلين؛ فترة زمنية طويلة بما يتيح عملية التكيف والتأقلم المطلوبة.

كما تطرقت إلى موضوعي «الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة»، والاعتبارات التي يجب أخذها لدى رسم الحدود.

25. المصدر السابق.

وبخصوص الموضوع الأول، قالت الوثيقة إنه في ضوء الواقع القائم في السلطة الفلسطينية طرح خلال سنة 2005 البديل الداعي إلى قيام دولة فلسطينية في حدود مؤقتة باعتراف إسرائيلي أحادي الجانب، على أن تنال هذه الدولة فيما بعد شرعية دولية. وطبقاً لخريطة الطريق كان من المفروض أن تقوم «الدولة الفلسطينية في حدود مؤقتة» باتفاق بين الطرفين، وذلك كجزء من تطبيق المرحلة الثانية من الخطة ذاتها. وأشارت إلى أنه من ناحية إسرائيل يمكن أن تكون لمثل هذه الدولة مزايا وأفضليات مهمة مثل:

أولاً. تلاشي تهديد الدولة الثنائية القومية، وهي عملية بدأت مع الانفصال عن قطاع غزة.

ثانياً. تجزئة الاتفاق الدائم. ونشوء إمكانية أن تتفاوض إسرائيل مع «الدولة الفلسطينية في حدود مؤقتة» على عدة اتفاقيات تشكل أجزاء من الاتفاق الدائم، بدلاً من الدخول في مفاوضات حول «الرزمة» بأكملها، أي بدلاً من أن تكون إسرائيل في وضع «إما الكل أو لا شيء».

ثالثاً. نزع فتيل مشكلة اللاجئين، مثلاً عن طريق نقل صلاحيات وكالة الأونروا إلى الحكومة الفلسطينية أو فتح قناة مباشرة لتعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم.

في الوقت ذاته أكدت الوثيقة أن هناك، من وجهة نظر إسرائيل، سلبيات لـ «الدولة الفلسطينية في حدود مؤقتة»، فمن المفروض أن تتمتع هذه الدولة بحقوق سيادية بموجب القانون الدولي، وهو ما يفرض قيوداً على حرية عمل الجيش الإسرائيلي في مناطقها، بالإضافة إلى أن إقامتها لا تعني انتهاء النزاع أو إنهاء المطالب الفلسطينية من إسرائيل.

أما فيما يتعلق بموضوع الاعتبارات في رسم الحدود، فقد أكدت الوثيقة أنه على الرغم من أن المفاوضات حول التسوية الدائمة تبدو أبعد من أي وقت مضى، إلا أن إحدى المسائل المركزية في هذه المفاوضات، وهي مسألة الحدود، تعتبر عملية جداً. وهناك، على بساط البحث، نوايا للقيام بخطوات انفصال ورسم حدود دائمة من جانب واحد. والاعتبارات المفترض أنها ستواجه إسرائيل في هذه المسألة، خلال المفاوضات التي ستجري مستقبلاً، من شأنها أن تؤثر أيضاً على خطوط الانفصال الأحادي الجانب.

وأضافت أن أحد التوجهات لرسم الحدود يتمثل في التوجه الجغرافي، الذي يشخص ثلاث إمكانيات أساسية هي:

أولاً. رسم الحدود على امتداد «الخط الأخضر» وسط إجراء تعديلات طفيفة.

ثانياً. استخدام مسار «الخط الأخضر» ولكن وسط إجراء تعديلات هدفها ضم كتل استيطانية (تقع شرقي «الخط الأخضر») إلى إسرائيل، ونقل أراض (مناطق) غير مأهولة من المنطقة الإسرائيلية إلى منطقة الدولة الفلسطينية.

ثالثاً. رسم خط جديد كلياً يعكس الواقع الجغرافي والديمغرافي، وبحيث يتم مقابل ضم كتل الاستيطان اليهودية إلى مناطق الدولة الإسرائيلية، ضم بلدات يقطنها مواطنون عرب في إسرائيل إلى منطقة الدولة الفلسطينية العتيدة.

وأضافت أن تبادل مناطق غير مأهولة وتبادل مناطق مأهولة بمقتضى اعتبارات ديمغرافية، يمكن أن يتم على أساس ثنائي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. وهناك من يقترح على سبيل المثال أن تنقل منطقة أم الفحم والمثلث إلى سيادة الدولة الفلسطينية، وهو اقتراح يثير الكثير من الجدل. لكن المتحدثين باسم العرب في إسرائيل يرفضون جملة وتفصيلاً أي اقتراح من هذا القبيل، كما أنهم يرفضون التعامل مع المواطنين العرب كـ «مشكلة ديمغرافية»، أو كمواطنين مع وقف التنفيذ، سيتم نقلهم في القريب إلى دولة أخرى. ويطالب هؤلاء المتحدثون بأن يتم الاعتراف بالمواطنين العرب في إسرائيل كمجموعة قومية تتمتع بحقوق، أو كأقلية قومية تعيش في «دولة جميع قومياتها»، ويطالبون أيضاً بالاندماج في الدولة ليس على أساس الذوبان أو الانعزال، وإنما على أساس من الاعتراف باختلافهم الجماعي. لكن هناك من يقول أيضاً إنه حتى لو أمكن التوصل إلى تسوية دائمة تستند إلى دولتين في المنطقة الواقعة بين النهر والبحر، فإن من المشكوك فيه أن تكون هذه التسوية مستقرة وقابلة للحياة وذلك في ضوء الواقع الديمغرافي: ففي هذه المنطقة (بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط) يعيش اليوم 11 مليون نسمة، سيزداد عددهم بحلول سنة 2020 ليصل إلى 16 مليون نسمة، وفي سنة 2050 سيصل عددهم إلى 30 مليون نسمة. فالمنطقة الممتدة من تخوم بئر السبع شمالاً، التي تضم قطاع غزة والضفة الغربية، حتى الحدود الشمالية (مع لبنان) هي الأكثر ازدحاماً في العالم. وهناك من يقترح، إزاء صغر مساحة المنطقة الضيقة مقارنة مع الكثافة السكانية العالية في الحيز بين نهر الأردن والبحر المتوسط،

تبادل أراضٍ في إطار متعدد الأطراف يتم تنفيذه في نطاق تسوية إسرائيلية-عربية شاملة، تضم أيضاً مصر والأردن وسورية.

كما أشارت إلى أن ثمة توجهاً آخر لرسم الحدود الدائمة لا يتجاهل الاعتبارات الديمغرافية والسياسية والتاريخية، لكنه يؤكد ضرورة وضع «الحدود القابلة للدفاع عنها» كهدف لإسرائيل. وطبقاً لهذا التوجه فإن الفهم الاستراتيجي لإسرائيل لا يمكن أن يستند إلى تقويم آني للوضع اعتماداً على الظروف التي نشأت في أعقاب حرب العراق سنة 2003، وإنما عليه أن يأخذ بعين الاعتبار أوضاعاً تتسم بعدم الوضوح والتقلبات الممكنة في الاستقرار الإقليمي عامة، واستقرار أنظمة مجاورة بشكل خاص. وضمن هذا المنظور فإن إسرائيل لا تمتلك قدرة للدفاع عن نفسها في حدود العام 1967، إذ إن أي دفاع ناجح وحقيقي لا بد من أن يستند إلى عمق يتيح للقوات المدافعة الانتشار على بعد مناسب بين الجبهة وبين المؤخرة الاستراتيجية للدولة. وبحسب خطوط العام 1967 لا تمتلك إسرائيل أي عمق، كما أن معظم شبكاتها التحتية مكشوفة للقوات المعادية التي ستتمركز على التلال والمناطق المرتفعة في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية). والجدار الأمني لا يمكنه أن يصبح خط الحدود الشرقية لإسرائيل. وباستطاعة الجدار منع مخاطر تسلل «المخربين»، لكنه لا يستطيع منع إطلاق نيران الرشاشات والقناصة والفدائف الصاروخية أو صواريخ الكنف المضادة للطائرات، التي يمكن أن تهدد الطيران المدني. وبناء على ذلك فإن الحدود القابلة للدفاع عنها يجب أن تستند وتشمل ما يأتي:

- السيطرة على منطقة غور الأردن، سواء كعائق أمام تسلل العناصر الإرهابية، أو كحاجز يحول دون تسلل قوة عسكرية من الشرق. ويتعين على إسرائيل السيطرة على معابر الحدود في المنطقة من أجل منع تهريب وسائل قتالية عبرها.
  - توسيع الممر الضيق الذي يربط بين القدس وتل أبيب وخلق مجال دفاعي حول القدس من الجهة الشرقية.
  - نقل-إزاحة-الحدود إلى الشرق في المناطق الحيوية للدفاع عن العمق الاستراتيجي، ومن ضمنها التلال المطلة على مطار «بن غوريون» (اللد) ومناطق أخرى قريبة من «الخاصرة الضيقة» على امتداد الساحل بين تل أبيب وبتانيا.
- وأكدت الوثيقة أنه طبقاً لهذا التوجه فإن حق إسرائيل في أن تقيم لنفسها حدوداً قابلة للدفاع عنها وأن لا تنسحب من جميع المناطق التي احتلتها سنة 1967، هو حق



ثابت ومنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 242، وفي رسالة الرئيس الأميركي جورج بوش إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون في نيسان/ أبريل 2004 (رسالة الضمانات)<sup>26</sup>.

وتزامنت الدورة الثامنة لمؤتمر هرتسليا سنة 2008 مع اقتراب ذكرى مرور 60 عاماً على قيام إسرائيل، ومع مرور نحو ثلاثة أشهر على مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة، الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، وجمع فيه كل من الرئيس الأميركي جورج بوش ووزيرة خارجيته كوندوليسا رايس، ممثلين عن 49 دولة - بما فيها إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وفي مؤتمر أنابوليس أعلنت إسرائيل والسلطة الفلسطينية معاً، وبرعاية الرئيس بوش، بدء المفاوضات بشأن الحل النهائي، وفي البيان الختامي للمؤتمر أعلن أن هذه العملية ستنتهي حتى نهاية 2008. وخصص المؤتمر ندوة لموضوع «مسؤولية الحكومة عن دمج العرب وعن المساواة العربية- اليهودية»، وأخرى لموضوع «العرب في إسرائيل والخدمات المدنية». كما عقدت مائدة مستديرة مغلقة بعنوان «الشرخ الشيعي- السني، جذوره وأبعاده الإستراتيجية».

واعتبرت وثيقة الملخص التنفيذي أن العام الستين على قيام إسرائيل - 2008 - هو عام حاسم في مواجهة التهديد النووي المتصاعد من جهة إيران، وهو عام مهم في ما قالت إنها «المحاولة الإضافية الأخرى للتوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين، ولو على الصعيد المبدي (فحسب)». وأكدت أنه في نظرة شمولية يبدو واضحاً أن إسرائيل لا تزال تواجه تحديات أمنية متصاعدة ومعقدة على المدى القريب، المتوسط والبعيد. وإن القاسم المشترك للتحديات الأمنية يتمثل في تفاقم التهديد المباشر على مجمل السكان المدنيين، بعد أن أضحت المفاهيم الماضية بشأن الجبهة الخارجية (القتالية) والجبهة الداخلية غير نافذة، وأضحت الحاجة إلى الاستعداد لحماية الجبهة الداخلية وضمان سير حياتها المنتظم ماسة وملحة لا أقل من تطوير القدرات القتالية.

غير أن «التهديد الأكثر خطورة على أمن دولة إسرائيل»، بحسب الوثيقة، هو ذلك المتنامي من جانب إيران، التي تتقدم بخطى حثيثة نحو تطوير أسلحة نووية. وتتابع أن التهديدات المحدقة بإسرائيل من جانب إيران لا تقتصر على المجال النووي. ف «النظام الإسلامي في طهران يشغل مبعوثيه في لبنان وفي قطاع غزة، وسط تحويل الذخيرة، المال والمعرفة. وهكذا، وفيما تتعرض إسرائيل للتهديد المتنامي في الدائرة

26. المصدر السابق.

البعيدة، ولتهديد الصواريخ السورية، تتعرض أجزاء كاملة من أرض إسرائيل لتهديدات أكثر فورية: بلدات الشمال (الهادئ حالياً) مهددة من جانب حزب الله؛ سدديروت وبلدات غربي غزة تتعرض للقصف المتواصل والمتصاعد من قطاع غزة (صواريخ «قسام») و«غراد»<sup>27</sup>.

ولدى انتقالها إلى الملف الإسرائيلي - الفلسطيني تشير الوثيقة إلى أن التشرذم في الساحة الفلسطينية الداخلية يصعب التحرك السياسي والأمني من جانب إسرائيل، وخاصة قدرتها (وكذلك قدرة مساعي المجتمع الدولي) على التوصل إلى تسوية نهائية ودائمة مع الفلسطينيين. وثمة من يرى في استيلاء «حماس» على قطاع غزة وفي التشرذم الفلسطيني تحولاً دراماتيكياً وجوهرياً لا يتيح بعد اليوم أية تسوية مع كيان فلسطيني واحد. إن رئيس الحكومة، وزيرة الخارجية ووزير الدفاع، لا يزالون يعتبرون رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، شريكاً للمفاوضات، ويفضلون خيار مواصلة الحوار السياسي. وثمة فرضية تقول إن البديل لمثل هذا الحوار سيكون استيلاء «حماس» على مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) أيضاً، وهي نتيجة غير مرغوب فيها بالنسبة إلى إسرائيل. ومع ذلك، وفي ضوء التشرذم المذكور، ثمة شكوك كبيرة حول قدرة أي اتفاق مع السلطة الفلسطينية وحركة فتح على إنهاء الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين بصورة مطلقة.

هناك نقطتان يجدر التوقف عندهما فيما يتعلق بهذا الملف:

الأولى: تؤكد الوثيقة أن الحل الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين قد يشمل أيضاً مركب تبادل المناطق (الأراضي). وبالإضافة إلى الأفكار والخطط المختلفة، التي عرضت في المؤتمرات السابقة في هذا المجال، ثمة مشروع آخر عُرض يقضي بتبادل أراضٍ شامل ومتعدد الأطراف بين الفلسطينيين وإسرائيل وجاراتها (مشروع أراذ-بايغر). و«تجزم» الوثيقة بأن البحث في خيارات كهذه «قد يولد أفكاراً خلاقة أخرى في السعي نحو السلام».

الثانية: مسألة القدس، إذ إن هناك تأكيداً على أن القدس لا تزال تشكل المسألة الأكثر مركزية وتعقيداً والأكثر صعوبة للحل في مفاوضات الحل النهائي بين إسرائيل

27. وجهات إسرائيل الاستراتيجية بعد 60 عاماً على إقامتها: وثيقة مؤتمر هرتسليا الثامن 2008، ترجمة سليم سلامة وسعيد عياش، أوراق إسرائيلية 44، حزيران/يونيو 2008، إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله.

والفلسطينيين. وعلى أنه ينبغي مناقشة مسألة مصير القدس أيضا في إطار علاقات إسرائيل مع اليهود في الشتات. وبموجب ذلك فإنه في أية مفاوضات حول تسوية مستقبلية، «ينبغي على إسرائيل المطالبة بالسيادة الكاملة على القدس، ليس فقط لكونها العاصمة، أو بسبب العلاقة التاريخية غير القابلة للنقض أو التشكيك، بل أيضا بسبب الضرر المتوقع لنسيح هذه المدينة في حال تقسيم السيادة». كما تؤكد أن للقدس، بالنسبة إلى الشعب اليهودي كله، لا فقط بالنسبة إلى اليهود مواطني إسرائيل، قيمة ودلالات رمزية، ثقافية ودينية عميقة. ومع ذلك، فإن موقع يهود الشتات فيما يتعلق بمسألة التنازلات في القدس في إطار مفاوضات الحل النهائي ليس واضحا. ورغم أن يهود الشتات لا يتمتعون بحق قانوني رسمي في المفاوضات، التي تجريها الحكومة السيادية في دولة إسرائيل، إلا إن موقفهم وحساسيتهم يحظيان بوزن نوعي مهم ينبغي البحث فيه. وهذا الاستنتاج يكتسب حدة أكبر في ضوء السيورة الحاصلة بشكل متواز في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة. فالقدس تتحول إلى مركب أساس حاسم، ذي دور ديني وقومي يوحد حوله حتى التيارات الإسلامية المتخاصمة. وفي الوقت نفسه، يلاحظ بين الإسرائيليين هبوط مستمر في مدى الارتباط بالقدس، وفي مدى الوعي بتاريخها ومكانتها المركزية بالنسبة إلى الشعب اليهودي.

واكتسبت الدورة التاسعة التي عقدت في سنة 2009، أهمية مضاعفة نظراً إلى تزامنها مع حدثين كبيرين ومهمين:

الأول: انتهاء الحرب الإسرائيلية على غزة، التي جرى شنها في أواخر 2008 واستمرت حتى النصف الثاني من شهر كانون الثاني/يناير 2009؛

الثاني: وقوف إسرائيل على أعتاب الانتخابات العامة، التي جرت في 10 شباط/فبراير 2009، وأسفرت نتائجها عن تأليف حكومة إسرائيلية يمينية جديدة برئاسة بنيامين نتنياهو.

وأشارت وثيقة الدورة إلى أن أكثر ما طغى على أعمالها هو تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وما تنطوي عليه من دلالات سياسية تتعلق، على نحو مباشر، بميزان القوى العالمية، وذلك في علاقة عمودية مع تسلم إدارة أميركية جديدة برئاسة باراك أوباما مهمات منصبها، على ما تميّز به من مواقف مغايرة لمواقف الإدارة الأميركية السابقة. وفي قراءة المؤتمر، فإنه برسم هذه التداعيات والدلالات «يتعين على إسرائيل أن تواجه،

خلال تلك السنة (2009)، تشكيلة واسعة من التهديدات الأمنية ذات المستويات المختلفة، علماً أن التهديد المركزي هو التهديد النووي المتنامي في إيران. كذلك على إسرائيل أن تستمر في تطوير البنى التحتية والإصلاح الاجتماعي، وأن تشق طريقها في الوقت ذاته في ساحة دولية متعددة الأزمات، تجسد متغيرات في ميزان القوى العالمية وتتأثر بالأزمة الاقتصادية الحادة»<sup>28</sup>.

وتؤكد القراءة نفسها «أن هذه السيرورات كلها ستعكس، على الأرجح، على سياسة حليفة إسرائيل الكبرى. ومع أن دلالات وانعكاسات التغيرات، التي تقودها الولايات المتحدة في عهد أوباما، سوف تتضح خلال العام القريب، لكن سيكون لها تأثير ملموس على طائفة من المسائل الجوهرية ذات الصلة بمناعة وأمن إسرائيل القوميين. وبناء عليه ينبغي على إسرائيل أن تولي اهتماماً شديداً للتنسيق السياسي مع الإدارة الأميركية الجديدة. كما أن إسرائيل مطالبة أيضاً بتوفير إجابات وحلول إزاء التآكل المستمر في مكائنها السياسية وتضعف شرعية وجودها في حد ذاته، سواء عن طريق تعميق علاقاتها الاستراتيجية مع المجموعة الأوروبية - أطلسية، أو عن طريق توطيد العلاقات والشراكة مع الشعب اليهودي والشتات الإسرائيلي في العالم».

وكانت أبرز المتغيرات في ميزان القوى العالمية أو في النظام العالمي، التي نوهت الوثيقة بها، هي الآتية:

أولاً. تآكل القوة العالمية للولايات المتحدة، ترتباً على سياستها العامة وعلى الأزمة الاقتصادية الأخيرة. وفي هذا المجال تؤكد خلاصة الوثيقة أن وصف الولايات المتحدة كـ «قوة عظمى آفلة» يعتبر وصفاً حاداً ومتطرفاً أكثر من اللازم، وأن تعبير «قوة عظمى متآكلة» يمكن أن يكون ملائماً أكثر، وذلك لأنه يعكس الضرر الذي أصاب مكانة الولايات المتحدة، لكنه يأخذ في الحسبان أيضاً الميزان الإيجابي لقوتها واتجاهات تجددتها، في ظل الإدارة الجديدة.

ثانياً. تطلع روسيا إلى استعادة مجدها التليد، وإلى توطيد مكانتها العالمية كقوة مركزية، ما يعني من وجهة نظرها عودة موسكو إلى واجهة الساحة الدولية كلاعب أساس واثق بنفسه، قادر ومستعد لاستخدام القوة عند اللزوم. ووفقاً للرؤية الروسية فإنه يتعين على

28. إسرائيل في ظل متغيرات النظام العالمي والأزمة الاقتصادية: وثيقة مؤتمر هرتسليا التاسع 2009، ترجمة سعيد عياش، أوراق إسرائيلية 50، كانون الأول/ديسمبر 2009، إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله.

الغرب التلخص من التوجه الأحادي الجانب (أحادية القطب) وانتهاج ما يطلق عليه في موسكو «توجه جماعي»، كمفتاح لأخذ مواقفها في الحسبان.

ثالثاً. تعزّز موقع آسيا في النظام العالمي، وذلك في ضوء تعلق وارتهاان الولايات المتحدة الشديدين بالأرصدة (الاعتمادات المالية) الموجودة في آسيا، ولا سيما في الصين، وبسبب تقديرات فحواها أن الدول الأساسية في آسيا هي القاطرة الاقتصادية العالمية المركزية. وعلى ما يبدو فقد عززت هذه التقديرات مفعول الطروحات التي تبشر بقيام نظام عالمي جديد، وبأن القرن الحادي والعشرين هو «القرن الآسيوي» أو «القرن الصيني». غير أن الوثيقة تؤكد أن التقديرات بشأن بداية «القرن الآسيوي» مبالغ فيها بعض الشيء، أو على الأقل سابقة لأوانها. وعلى ما يبدو ستستمر الولايات المتحدة في كونها مركز القوة المتنفذة في الساحة العالمية، إلى جانب ازدياد التأثير العالمي لمراكز القوة في آسيا.

رابعاً. وقوف أوروبا أمام مفترق طرق، واحتمالات تأثر وزنها في الساحة العالمية مستقبلاً بطابع مواجهتها لعدد من التحديات الكبرى والأزمات العميقة، سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي. ويندرج ضمن هذه التحديات فشل دمج مجموعات المهاجرين في الدول الأوروبية المستضيفة، وعلاقات الاتحاد الأوروبي مع روسيا، ومواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، ومستقبل حلف الناتو (شمال الأطلسي)، والإصلاحات في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ولا تستبعد الوثيقة أن تكون هناك تأثيرات محتملة لهذه التحديات على السياسة الخارجية لدول أوروبا، ومن ضمن ذلك إزاء إسرائيل، خصوصاً وأن هناك ميلاً متزايداً في أوروبا نحو ربط تطوير العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي بالتقدم في العملية السياسية مع الفلسطينيين. لكن الوثيقة تثمن، على صلة بذلك، التطور الملفت خلال العام الأخير في علاقات إسرائيل مع حلف الناتو، الذي يضم الولايات المتحدة وكندا ومعظم دول أوروبا، والذي يدل في قراءتها «على استمرار اتجاه توطيد العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل وبين الدول الأعضاء في الحلف، وعلى الفهم العميق بأن إسرائيل والأسرة الأطلسية يقفان في مواجهة تهديدات مشتركة».

ولدى الانتقال إلى الساحة الإقليمية، فإن وثيقة مؤتمر هرتسليا التاسع تشدد، بصورة رئيسة، على المحورين الآتين:

الأول: مركزية وإلحاحية كل من الخطر النووي الإيراني، ومحاولات إيران فرض هيمنتها

الإقليمية، وسعيها إلى تقويض وزعزعة استقرار أنظمة الحكم العربية في المنطقة. وهي تؤكد أنه حتى على افتراض أن النظام في طهران لن يلجأ إلى استخدام الذرة لأغراض (عسكرية) هجومية، فإنه سيقوّض الاستقرار الإقليمي والعالمي ويسرّع سباق التسلح النووي، ما سيعزز خطر تسرب القدرة النووية إلى أيدي «منظمات إرهابية». وتضيف: إن استمرار تنامي التهديد الإيراني من جهة، وعدم وجود نتائج إيجابية في معالجة المجتمع الدولي للمشكلة من جهة أخرى، يلزمان إسرائيل بالبحث عن طرق إبداعية أخرى لإبطال مفعول هذا التهديد، والسعي بشكل ماثرب من أجل التزام المجتمع الدولي بإتباع سياسة إحباط فعالة ومنسقة.

الثاني: المطالبة بالحسم في مسألة الاتصالات مع سورية، وسط تفحص واستيضاح احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية تلبّي احتياجات إسرائيل الأمنية. ويزداد التقدير حالياً بأن ثمة مسائل إقليمية رحبة قد ازداد وزنها كميّون حاسم في تقدير فرص التسوية مع سورية، وفي استقرار وجدوى مثل هذه التسوية، لكن تبقى هناك حاجة لعملية استيضاح إضافية بغية التأكد فيما إذا كان التطلع الإسرائيلي لابتعاد سورية عن إيران وتخليها عن تقديم كل أشكال الدعم لـ «الإرهاب» ولـ «حزب الله» هو تطلع واقعي.

أما فيما يتعلق بالملف الفلسطيني، فإن الوثيقة تتوقف، على نحو خاص، عند تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة، وخصوصاً تأديتها إلى ما تسميه «تصعيد متطرف في الخطاب المناوئ لإسرائيل، وهذا على ما يبدو يعكس تيارات واتجاهات أعمق، طفت على السطح على أرضية الحرب المذكورة»، مؤكدة تشككها الكبير «فيما إذا كان الوعي بخطورة الأزمة وانعكاساتها قد نضج على المستويين العام والحكومي في إسرائيل»، وأن هذا الأمر «يتطلب تحديد المسألة باعتبارها مشكلة إستراتيجية يمكن أن تحدد من قدرة إسرائيل على المناورة في الساحة السياسية وفي ساحة المعركة» في المستقبل. وعلى وجه العموم فإنها تشير إلى عدم تحقيق اختراق في العملية السياسية، غير أنها تقرن ذلك بالغمز من قناة الجانب الفلسطيني، بواسطة طرح أسئلة مغرّضة من قبيل: ما مدى صلة التسوية مع السلطة الفلسطينية، في ضوء الانقسام الداخلي الفلسطيني وسيطرة «حماس» في قطاع غزة؟ وهل يستطيع الرئيس محمود عباس «توفير البضاعة» المطلوبة؟.

كما يتعيّن أن نشير إلى أن مؤتمر هرتسليا في دورته التاسعة بعث موضوع «اللاجئين اليهود من الدول العربية» مرة أخرى.

وقد انعكس ذلك في عقد جلسة خاصة خلال أيام المؤتمر تمحورت من حول هذا الموضوع، تكلم فيها الوزير رافي إيتان، من «حزب المتقاعدين» الغارب، الذي كان يتولى دفع الاهتمام بهذا «الملف» قداماً داخل الحكومة الإسرائيلية السابقة (برئاسة إيهود أولمرت) وخارجها. ومن أبرز ما ورد على لسانه التشديد على ضرورة إنشاء «صندوق دولي» يقوم بـ «توزيع تعويضات على اللاجئين في الشرق الأوسط كلهم، من اليهود والفلسطينيين، وذلك وفقاً لاقتراح سابق في هذا الشأن تقدّم به الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون». وبموجب اقتراحه يتعيّن على إسرائيل «أن تبرع لهذا الصندوق، وأن تدفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين، لكن من دون الاعتراف بحق العودة». ورأى إيتان، أيضاً، أن قيمة أملاك اللاجئين الفلسطينيين تبلغ 650 مليون دولار، في حين أن قيمة الأملاك التي كانت ليهود العراق فقط هي مليارات جنيه إسترليني. وأضاف أن الفلسطينيين يحرسون، سنوياً، على إحياء ذكرى «النكبة» (التي وقعت في 1948)، لكن في واقع الأمر فإن اللاجئين اليهود من الدول العربية قد تعرضوا هم أيضاً إلى «نكبة» ولا يجوز نسيان ذلك. ووفقاً لادعاءاته فقد «طرّد 856 ألف يهودي من الدول العربية خلال السنوات 1948 - 1951، بينما بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين 700 ألف»!

وفي سياق هذه الجلسة نفسها قدمت الباحثة الإسرائيلية راحيل مختيغر ورقة «تقدير موقف» في هذا الشأن أشارت فيها إلى أن هناك اهتماماً متزايداً بهذا الموضوع في إسرائيل، في الآونة الأخيرة، سواء على المستوى الرسمي الحكومي، أو على المستوى الشعبي العام. وقد عزت ذلك الاهتمام إلى قيام الكونغرس الأميركي، في نيسان/ أبريل 2008، باتخاذ قرار بالإجماع - القرار رقم 185 - يقرّ بحقوق اللاجئين اليهود من الدول العربية، ويرهن تقديم أي مساعدات أو تعويضات إلى اللاجئين الفلسطينيين بتقديم مساعدات وتعويضات مماثلة إلى اللاجئين اليهود، واعتبار ذلك شرطاً رئيساً لاتفاق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط. وأكد الوزير إيتان أنه ينبغي تبني هذا الموقف من قبل الحكومة والكنيسة في إسرائيل، بالتزامن مع تسلم الإدارة الأميركية برئاسة باراك أوباما مهماتها الجديدة.

وسبق لهذا الوزير نفسه أن كشف، في إطار محفل آخر تم التداول في هذا الموضوع خلاله، أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، تسيبي ليفني، أعربت عن رفضها طرح هذه المقاربة على أعتاب انعقاد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، غير أنها «عادت أخيراً وأعلنت عن تبنيها لضرورة طرحها» (تجدد الإشارة، هنا، إلى أن وثيقة صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، عشية انعقاد مؤتمر أنابوليس السالف،

لمحت إلى هذا الموضوع حين ذكرت أن القرار الأممي رقم 194 استعمل المصطلح العام «لاجئين» وليس مصطلح «لاجئين عرب». و«لذلك- أضافت الوثيقة- يشير القرار إلى جميع اللاجئين، من اليهود ومن العرب. ومن الجدير بالذكر أنه في إثر إقامة دولة إسرائيل العام 1948 أجبر عدد مساو، على الأقل، من السكان اليهود في الدول العربية ومن السكان العرب في إسرائيل على أن يصبحوا لاجئين»(!).

ولابد من أن نشير إلى أنه تنشيط، خلال الأعوام الأخيرة، في الولايات المتحدة، بضع هيئات وأطر تتطلع إلى إعادة طرح الموضوع على الأجندة العامة والسياسية، والسعي في خضم ذلك إلى التأكيد أن «مشكلة اللاجئين» ليست مقتصرة على الفلسطينيين حصراً. وقد تعاونت هذه الهيئات والأطر في دفع مبادرات تشريعية في مجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين، تدعو إلى التطرق بشكل صريح إلى حل مشكلة اللاجئين اليهود العرب، ضمن بنود أي اتفاقيات سلام مستقبلية تتناول أو تتطرق إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كذلك عملت من أجل التطرق إلى الموضوع في وثائق مؤتمر أنابوليس، إلا أن هذه المسعى لم يتكلل بالنجاح. غير أن الاتصالات التي أجراها رئيس إحدى هذه الهيئات مع الإدارة الأميركية أحرزت تقدماً أفضى إلى قيام الرئيس السابق جورج بوش بالإشارة إلى الموضوع في أثناء زيارته لإسرائيل، وذلك حين أكد في مقابلة أدلى بها إلى صحيفة «جروزاليم بوست» الإسرائيلية أنه يعي المصير الذي حل بيهود الدول العربية وعدد اللاجئين اليهود الذين اقتلعوا وشردوا في الفترة التالية لحرب 1948.

إن بيت القصيد هنا هو إضفاء الشرعية على جريمة تطهير فلسطين عرقياً من سكانها الأصليين في 1948. وقد عملت المؤسسة الإسرائيلية، منذ سنوات مبكرة، في هذا الاتجاه من خلال الادعاء أن اليهود في الدول العربية «كانوا ضحايا ممارسات ترحيل مماثلة» للممارسات التي ارتكبت بحق الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال تأسست لهذا الغرض في سنة 1975 منظمة خاصة أطلقت على نفسها اسم «ووجاك» (الأحرف الأولى من عبارة «المنظمة العالمية لليهود المولودين في الأقطار العربية») وظلت ناشطة حتى سنة 1999. وبادر إلى تأسيسها «الزعيم» اليهودي العراقي مردخاي بن بورات، وهو عضو كنيست ووزير إسرائيلي سابق من حزب «مباي» ولاحقاً من حزب «رافي» (أسسه دافيد بن غوريون بعد انشقاقه عن «مباي»)، سوية مع «شخصيات جماهيرية» من «وزنه الثقيل» من يهود المغرب وتونس وسورية والعراق. وقد ترأس بن بورات هذه المنظمة إلى جانب المليونير اليهودي العراقي ليثون تمان من لندن.



## عرب ٤٨

منذ أن تأسس «مؤتمر هرتسليا» في سنة 2000 وموضوع العرب في الداخل يقف في صلب الموضوعات التي يتم التداول فيها خلاله.

وسأكتفي في هذا الشأن بالإشارة إلى نقطتين مهمتين:

أولاً. في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2010 كتب المحلل السياسي في صحيفة «هآرتس» ألوف بن، الذي أصبح لاحقاً رئيساً لتحريرها، أن الجهد الأساس الذي تبذله حكومة نتياهو الثانية (التي بدأت ولايتها في سنة 2009 وانتهت في ربيع 2013) موجه نحو قمع التطلعات السياسية للمجتمع العربي في إسرائيل. وبرأيه فإن الطاقة التي تستثمرها الحكومة من أجل تحقيق هذه الغاية أكبر من الطاقات التي تستثمرها في دفع العملية السياسية أو إحباط التهديد (النووي) الإيراني.

وأضاف أن الجهود الإسرائيلية لقمع تطلعات الأقلية العربية «متعددة الجبهات ويتم التعبير عنها من خلال مبادرات سن قوانين وإجراء تغييرات في جهاز التعليم وأنشطة رمزية وخطوات دبلوماسية تهدف إلى تحصين هوية إسرائيل اليهودية». وشدد على أنه في المقابل «تتم مطالبة الأقلية العربية بالتنازل عن مطلبها بالحصول على ديمقراطية وعلى مساواة أكثر» مع المواطنين اليهود<sup>29</sup>.

وأشار المحلل نفسه إلى أنه على الرغم من أن تصعيد التوتر الداخلي يقترن بشكل

---

29. ألوف بن: الرجل الواقف وراء لبيرمان، صحيفة «هآرتس»، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

عام بأفيغدور ليرمان (وزير الخارجية ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا»)، الذي يقف على رأس عملية قمع العرب في إسرائيل، ومن خلفه الوزير إيلي يشاي رئيس حزب شاس، ووزير العدل يعقوب نئمان، لكن هؤلاء جميعاً ليسوا أكثر من مجرد حاملين للراية، ويختبئ وراءهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، مشدداً على أن هذا الأخير هو المبادر والمحرك لهذه السياسة، رغم أنه يقلل من الحديث حول الموضوع ومن التحريض ضد العرب.

وأوضح بن أن «نتنياهو يرى أن إسرائيل هي جزء لا يتجزأ من الغرب وثقافته. وتاريخ العرب وثقافتهم ولغتهم لا تثير فضوله، ومنذ عودته إلى سدة الحكم زار مرة واحدة بلدة عربية (هي شفا عمرو)، وهو لا يجري حواراً مع قادة الأقلية العربية أو مع مثقفين عرب». وأضاف أنه «وفقاً لما هو معروف فإن نتنياهو لا يكره العرب ولا يتحدث عنهم بصورة عنصرية واستعلائية مثل (رئيس الحكومة الأسبق) أريئيل شارون، وإنما يتعد عنهم فقط». وأشار إلى أن نتنياهو كشف عن سياسته ودوافعه خلال الدورة الثالثة لمؤتمر هرتسليا، سنة 2003، عندما كان وزيراً للمالية في حكومة شارون، لكن أقواله لم تحظ بصدى كبير في ذلك الوقت، غير أن التدقيق فيها الآن من شأنه أن يوضح المقاربة التي يتم تطبيقها من جانب حكومته إزاء العرب في الداخل.

ولدى العودة إلى خطاب نتنياهو نقرأ فيه قوله: «إننا نواجه مشكلة ديمغرافية أيضاً، لكنها غير متركرة في عرب فلسطين، وإنما في عرب إسرائيل. لا توجد لدينا أي نية للسيطرة على السكان الفلسطينيين، ولذا فإن المشكلة الديمغرافية لن تكون قائمة هناك عندما ينتقل هؤلاء السكان إلى السيادة الفلسطينية. وقد حددنا في وثيقة الاستقلال أننا نقيم دولة يهودية وديمقراطية. دولة يهودية أولاً وقبل أي شيء، وبعد ذلك ديمقراطية. وكي لا تلغي الديمقراطية الطابع اليهودي للدولة، يجب ضمان أغلبية يهودية. إن مسألة العلاقة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية هي قبل أي شيء مسألة مزدوجة، مسألة نسيج العلاقات والقدرة على دمج هذه الأقلية في حياة الدولة وفي الاقتصاد والمجتمع من جهة أولى، ومسألة العدد من جهة أخرى. وإذا ما اندمج السكان العرب بشكل رائع (في الدولة) ووصل عددهم إلى 35 بالمئة أو 40 بالمئة من مجمل عدد سكان الدولة، عندها ستصبح الدولة اليهودية ملغية وتتحول إلى دولة ثنائية القومية. ولو بقيت نسبتهم كما هي عليه الآن، أي حوالي 20 بالمئة، أو حتى أصبحت أقل، لكن العلاقات بقيت متسمة بالصرامة والتحدي والعنف وما إلى ذلك، فإنه في هذه الحالة أيضاً سيتم مس ادعائنا بشأن النسيج الديمقراطي. ولذا نحن

بحاجة إلى انتهاج سياسة توازن بين هذين الأمرين. وقبل أي شيء يتعين علينا أن نضمن أغلبية يهودية في دولة إسرائيل»<sup>30</sup>.

ووفقاً لما يؤكده بن فإن أفكار نتياهو في هذا الموضوع لم تتغير بعد أن أصبح رئيس حكومة، وبالنسبة إليه فإن إسرائيل هي أولاً وقبل كل شيء دولة يهودية، و فقط بعد ذلك هي ديمقراطية. والمشروع الحكومي لترميم المواقع التراثية، الذي يفتخر نتياهو به، يركز على المواقع اليهودية والصهيونية ويتجاهل التراث العربي. إضافة إلى ذلك فإن وزارة التربية والتعليم التي كان يتولاها وزير مقرب من نتياهو، تظهر المنهاج الدراسي من دون أي ذكر للنكبة، كما أن مشاريع قوانين الولاء (ليهودية إسرائيل) تتكرّس من دون أي عقبات تذكر في سجل القوانين الإسرائيلية. وفوق كل هذا، هناك مطلب نتياهو من الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل على أنها (دولة الشعب اليهودي)، التي تبدو له كحصن أمام أي مطالب مستقبلية بشأن إدارة ذاتية عربية في النقب والجليل. وفي مقابل قمع طموحات العرب السياسية يطرح نتياهو على الأقلية العربية سلاماً اقتصادياً داخلية. وهو يفعل ذلك لكونه يعرف أن إسرائيل ستواجه صعوبة في النمو الاقتصادي في المستقبل إذا لم ينخرط العرب في قوة العمل (طبعاً على أساس الرابطة بالدولة لا بالوطن)<sup>31</sup>.

ثانياً. كما ذكرنا أعلاه خصص «مؤتمر هرتسليا» إحدى جلسات دورته الثامنة (في سنة 2008) للتداول في موضوعين يخصان المواطنين الفلسطينيين في الداخل ويندرجان في إطار الاحتواء: الأول، موضوع المساواة والدمج. والثاني، موضوع الخدمة المدنية. وكان «مؤتمر هرتسليا»، في دورته السابعة (في سنة 2007) قد شنّ هجوماً على مبادرات الرؤى المستقبلية لعرب 48. واعتبر رئيس المؤتمر عوزي أراد، في كلمته الافتتاحية للمؤتمر، أن استثناء المواطنين العرب على «يهودية إسرائيل»، كما تجلّى الأمر بحسب قراءته في «وثيقة التصوّر المستقبلي»، إنما يضعهم في قارب واحد مع «القوى المحيطة بإسرائيل الراضة لحقها في الوجود كدولة ديمقراطية ويهودية، وهو الحقّ الذي اعترف به العالم»، على حدّ قوله.

واعتبر أراد أنه خلال السنة التي سبقت انعقاد هذه الدورة، شهدت إسرائيل مدافاً في خطورة المشكلات الماثلة أمامها. ولدى قيامه باستعراض هذه المشكلات قال:

30. موقع «مؤتمر هرتسليا» على الشبكة الإلكترونية <http://www.herzliyaconference.org>.

31. ألوف بن، مصدر سبق ذكره.

«هناك إيران التي تستفز إسرائيل عبر تقدمها صوب تطوير قدرتها النووية. وفي الولايات المتحدة تفاقمت بعض المظاهر المتحفظة من العلاقات الخاصة التي تمّ بناؤها طوال سنوات عديدة بين واشنطن وإسرائيل. وفي البلاد أدار رؤساء الوسط العربي، بصورة واضحة، ظهر المجن للأركان الأساسية لإسرائيل كدولة ديمقراطية وكدولة يهودية، وبذا فقد ربطوا مصيرهم مع المحيطين بنا المتشككين أو الراضين لحقّ دولة إسرائيل في الوجود، وفقما جرى الاعتراف بها من جانب العالم. وفي الصيف الفائت (2006) خضنا حرباً ضد تهديد حزب الله. وهذه الحرب افتقرت إلى القوة الساحقة، ولم تحسم المعركة، والأسوأ من ذلك أنها أدت إلى تآكل قوة الردع لدى إسرائيل. وأجيز لنفسي القول إنه بالنسبة إلى جزء من هذه التطورات فإنّ قيادتنا تتحمل المسؤولية عنها أيضاً»<sup>32</sup>.

---

32. ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل: استنتاجات مؤتمر هرتسليا السابع 2007، ترجمة سعيد عياش، أوراق. إسرائيلية 40، أيار/ مايو 2007، إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله.

## الخلاصة

لقد ركزت هذه الورقة على توضيح الدور الكبير الذي أدّاه «مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل» منذ تأسيسه سنة 2000 في تحديد اتجاهات السياسة الإسرائيلية العامة، وسلطنا الضوء على كل عناصر تلك السياسة المتعلقة بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والتغيرات الإقليمية والرابطة الجدلية بينهما.

كما أبرزنا الجوهر الرئيس لهذا الدور الذي تمثل أساساً في تأجيج خطاب «الدولة اليهودية»، سواء إزاء عملية المفاوضات مع الفلسطينيين، أو إزاء الفلسطينيين في الداخل، وتحديداً إلى ناحية توكيد أن تكريس هذه الدولة سينأى بها عن «الخطر الديمغرافي»، وسيؤدي إلى تلاشي «خطر الدولة ثنائية القومية»، وإلى نزع فتيل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وتثبت وقائع كثيرة مرّت منذ انهيار العملية السياسية في سنة 2000، وهو الانهيار الذي تزامن مع تأسيس «مؤتمر هرتسليا»، أن إسرائيل لا تفكر أبعد من غاية الحفاظ على «الدولة اليهودية»، مدفوعة بعوامل كثيرة ازدادت عليها ولا تزال عوامل أخرى مرتبطة بآخر تطورات «الربيع العربي»، وتقف في صلبها عوامل كان لهذا المؤتمر يد طولى في طرحها وجعلها تصدر جدول الأعمال الإسرائيلي العام. كما تثبت أن إسرائيل تتطلع إلى أبعد من اعتراف بحكم الأمر الواقع فقط بوجود دولة تسمى إسرائيل.

# استنتاجات

لعل أهم استنتاج يمكن الخلوص إليه هو كون «مؤتمر هرتسليا» يشكل نموذجاً للتعاون القائم في إسرائيل بين النُخب وأصحاب القرار، وهو نموذج ما زلنا مفتقرين إليه بصورة ممنهجة في ممارستنا السياسية العامة، وإن كنا بحاجة ماسة له.

وقد أبرزنا الدور الذي قام به هذا المؤتمر في كل ما يتعلق بالتأثير في السياسات التي تتبناها الحكومات الإسرائيلية، وليس من المبالغة القول إن عدة تصوّرات جرى تداولها في المؤتمر على مستوى الثمرين الذهني تحولت إلى مستوى سياسات تُطبّق فعلاً على أرض الواقع.

ولا بُد من لفت النظر إلى أن «مؤتمر هرتسليا» شأنه شأن مراكز أبحاث وتفكير إسرائيلية ذات تخصصات أخرى تُمارس هي أيضاً تأثيراً في السياسات الإسرائيلية الرسمية. ويتعيّن علينا كفلسطينيين أن نتابع على نحو مثابر ما تنتجه هذه المراكز وفيه ما يدل على اتجاهات السياسة الإسرائيلية العامة، وذلك سعياً لتوسيع دائرة معرفتنا بهذه السياسة، ولغاية اقتراح سبل التصدي لها سواء بالنسبة إلى أصحاب القرار أو بالنسبة إلى الرأي العام.

ونشير أيضاً إلى أن فكرة الدولة اليهودية تحوّلت في «مؤتمر هرتسليا» إلى ركن أساسي في السياسة الإسرائيلية تُطرح على طاولة المفاوضات، كما تتجلى تطبيقاتها عبر السياسات والإجراءات المتعلقة بتوسيع الاستيطان ومصادرة الأراضي والترانسفير وبناء الجدار وهدم المنازل في أراضي 1967 كما في أراضي 1948 وصولاً إلى المطالبة بتبادل الأراضي والسكان.

وبالتالي فإن رفض فكرة الدولة اليهودية أو فكرة الدولة القومية لليهود فلسطينياً يجب أن تكون منطلقة من اعتبارات شتى أهمها ما يأتي:

أولاً. أن إقرار الفلسطينيين بأن إسرائيل هي دولة قومية لليهود يعني نفي الرواية التاريخية الفلسطينية، والتنكر لوجود الشعب الفلسطيني وعلاقته مع بلده ووطنه، وقبول الرواية الملفقة بشأن الحق التاريخي لليهود، وهذا ينطوي على اعتراف فلسطيني بأن كل ما اقترف بحق شعبنا من جرائم مبرر، لأنه كان وسيلة لإحقاق الحق التاريخي لليهود في البلد؛

ثانياً. إذا ما تم الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية سيصبح من المستحيل الحديث حول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، كون هذا الوطن هو الوطن التاريخي للشعب اليهودي؛

ثالثاً. كما ورد في أكثر من موقع في الدراسة أعلاه، فإن إسرائيل تتطلع إلى أن يجعلها هذا الاعتراف دولة قومية لليهود إلى الأبد، ما يعني ضرورة السعي للحفاظ على الأغلبية الديمغرافية اليهودية، والسيطرة على أنماط النمو والتكاثر لدى الفلسطينيين داخلها، وضرورة تأكيد أن يظل اليهود في موقع السيطرة، وأن يظل الفلسطينيون عملياً في مكانة مواطنين من الدرجة الثانية، وربما أدنى، وسدّ الطريق بصورة نهائية أمام إمكان حصولهم على حقوق قومية متساوية.

